

نقل الوقف واستبداله

إعداد:

د. عبدالله بن محمد بن أحمد السماعيل
أستاذ الفقه المساعد بجامعة الملك فيصل بالأحساء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٢٢)

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١)

[النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾
[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

فالوقف معروف في الإسلام منذ القرون الأولى، وقد اهتم به العلماء اهتماماً كبيراً؛ لأنه نوع من أنواع الصدقات، وأعمال البر والخير التي حث عليها الشرع وأمر بها، ورتب على فعلها الخير والتوفيق في الدنيا والآخرة، لذلك توالى الأوقاف الإسلامية من عهد النبي ﷺ إلى وقتنا الحاضر، وقد تميّزت بلاد الحرمين بكثرة الأوقاف فيها، مما جعل ولاية الأمر في هذه البلاد الطيبة - حفظهم الله - يهتمون بها اهتماماً بالغاً، ممثلاً ذلك في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التي بذلت جهداً واسعاً، وعملاً موفقاً فيما يتعلق بالأوقاف، فاهتمت بها، واعتنت بها عناية فائقة، لما يترتب عليها من آثار، وفوائد تتحقق بها المصلحة العامة، التي ينتفع بها جميع المسلمين، ومن هنا كان الاهتمام بالكتابة في هذا الفن من الأمور المهمة.

وموضوع نقل الوقف واستبداله المعني بالبحث، من الموضوعات المهمة والشائكة، وقد اهتم به العلماء قديماً وحديثاً، وخصّوه بمؤلفات مستقلة^(١)، وكثر سؤال الناس عنه، مما جعله من الموضوعات الجديرة بالبحث فيه، وجمع شتاته بأسلوب علمي دقيق، يسهل الرجوع إليه، والاطلاع عليه، فتوكلت على الله، فأدليت بدلوي، وبجهد المقل، وجمعت مادته العلمية، ورتبته بحيث يكون سهل المنال لمن رام الوقوف على أقوال أهل العلم فيه، ورغب في معرفة ما تؤيده الأدلة الأقوى من تلك الأقوال.

(١) سيأتي بيانها في ثنايا البحث، وفي فهرس قائمة المصادر.



خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى تمهيد، وخمسة مباحث على النحو التالي:

□ **التمهيد:** عناية المملكة بالأوقاف عامة، من المساجد وغيرها.

□ **المبحث الأول:** في اللغات، والاصطلاحات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في المراد بالإبدال، والاستبدال، والنقل، وفيه
فرعان:

الفرع الأول: في المراد بالإبدال، والاستبدال والفرق بينهما.

الفرع الثاني: في المراد بالنقل.

المطلب الثاني: في تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً.

□ **المبحث الثاني:** في مشروعية الوقف، وحكمته، وأهدافه.

□ **المبحث الثالث:** في حكم استبدال المسجد ونقله، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لزوم عقد الوقف أو عدمه.

المطلب الثاني: في استبدال المسجد ونقله.

المطلب الثالث: في نقل واستبدال ما يتعلق بالمسجد من حصر،
وفرش، وآلات، وغيرها.

□ **المبحث الرابع:** في نقل واستبدال غير المسجد من الأوقاف،
كالعقار ونحوه.

□ **المبحث الخامس:** في الفتاوى المتعلقة بالاستبدال والنقل قديماً
وحديثاً، مع عرض بعض نماذج الأوقاف
المستبدلة في المدينة النبوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفتاوى المتعلقة باستبدال الوقف ونقله قديماً وحديثاً.

المطلب الثاني: عرض بعض النماذج للأوقاف المستبدلة في المدينة النبوية.

الدراسات السابقة:

- بعد البحث والتنقيب لم أجد من أفرد موضوع بيع الوقف ونقله واستبداله - حسب علمي وإطلاعي - يبحث علمي مستقل، إلا أنه ذكر ضمناً في الكتب المتعلقة بأحكام الوقف قديماً وحديثاً، كما أفرد بعض الفقهاء بتصنيف مستقل؛ لأهميته، وكثرة النزاع فيه، فمثلاً:
- ابن نجيم الحنفي: له رسالة مطبوعة مع رسائله بعنوان: (تحرير المقال في مسألة الاستبدال).
 - ومحمد الكافي الحنفي: له رسالة في استبدال الوقف، وهي مخطوطة شيسترتي، برقم (٢/٣٢٠١).
 - وعثمان المارديني الحنفي: له رسالة أخرى في استبدال الوقف، وهي مخطوطة بمكتبة الملك عبدالعزيز، مجموعة عارف حكمت، برقم (٨/١٠٣).
 - والخطاب المالكي: له رسالة في الموضوع بعنوان: (بيع الأحباس)، لها نسخة في خزانة الرباط.
 - وابن قاضي جبل الحنبلي: له المناقلة بالأوقاف، حققه الدكتور/سليمان الأشقر.
- ولا شك أن وجود هذه المؤلفات القديمة في هذا الموضوع يدل على أهميته، وأن الحاجة ماسة إلى الكتابة فيه.





التمهيد:

في عناية المملكة بالأوقاف عموماً من المساجد وغيرها

إن الناظر في العناية بالأوقاف ورعايتها وتنظيمها والاهتمام بها في المملكة العربية السعودية - حفظها الله من كل سوء ومكروه - ليرى أنه اهتمام بدأ مع قيام هذه الدولة المباركة، فقد كان اهتمام المملكة بالأوقاف بجميع أنواعها كبيراً، وعنايتها بها جلية منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله، الذي نال الاهتمام برعاية وتنظيم الأوقاف بجميع أنواعها نصيباً وافراً من اهتماماته، وأصبح ضمن طلائع أولوياته رحمه الله، فكان يكلف العلماء والقضاة والدعاة في معظم مناطق المملكة بالإشراف على الأوقاف، وإدارتها، وتنظيمها، وأمر بالاستمرار على ما عليه الأمر في المناطق التي يوجد فيها تنظيم الأوقاف، مثل: مكة، والمدينة، إلى أن يصدر نظاماً جديداً لها، فقد شملت عناية الملك عبدالعزيز بالأوقاف توسعة الحرمين الشريفين، وبناء المساجد، وتوفير المياه، وتعبيد الطرق، ورعاية الأيتام، والأرامل، والمعوزين، ونشر الكتب الشرعية، وخدمة الحجيج، والمعتمرين، وزوار مسجد النبي ﷺ، وغيرها من الأوقاف.

ولم تقتصر هذه العناية والرعاية على عهد المؤسس رحمه الله، بل استمرت وازدادت قوة ومتانة في عهد أبنائه البررة، الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد - رحمهم الله - الذين واصلوا المسيرة

في هذا النهج الإسلامي الخير، فجعلوا الاهتمام بالأوقاف بجميع أنواعها من أهم اهتماماتهم، فلم يدخروا وسعاً من أجل الرقيّ بشأنها، والعناية بها، بل ازدادت مجالاتها كثرة، ووجوهها عدداً، فأنشأت وزارة الحج والأوقاف عام ١٣٨١هـ، ويعد ذلك استمراراً لاهتمام هذه البلاد منذ تأسيسها برعاية حجاج بيت الله الحرام، وشؤون الأوقاف بالمملكة.

ثم صدر نظام مجلس الأوقاف الأعلى سنة ١٣٨٦هـ، واستمرت رعاية الأوقاف وتطويرها، والقيام بها، حتى صدرت لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية المعتمدة عام ١٣٩٣هـ؛ وهكذا استمر الأمر إلى أن جاء عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي أولى وزارة الحج والأوقاف اهتماماً خاصاً ودعمًا كبيراً؛ لكونها الوزارة التي تهتم بشؤون الحج وشؤون الأوقاف.

وما عناية المملكة - أدامها الله - بالأوقاف وما يتعلق بها إلا انطلاقاً من حرصها على منطلقاتها الأساسية التي قامت عليها، وهي التمسك بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد ﷺ، ونشر الدعوة الإسلامية، والعقيدة الصحيحة، وبذل الخير للناس، ومساعدة المحتاجين، والقيام بأمرهم.





المبحث الأول

في اللغات، والاصطلاحات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في المراد بالإبدال، والاستبدال، والنقل.

المطلب الثاني: في تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً.



المطلب الأول:

في المراد بالإبدال، والاستبدال، والنقل

وفيه فرعان:

الفرع الأول

في المراد بالإبدال، والاستبدال والفرق بينهما

تعريف الإبدال والاستبدال:

الأصل فيهما لغة: جعل شيء مكان شيء آخر، ولا فرق بين اللفظين في المعنى عند علماء اللغة. يقال: استبدلت الشيء بغيره، وتبدله، وأبدله به، إذا أخذه مكانه. والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله^(١).

أما استبدال الوقف عند الفقهاء، فقد عرّف بتعريفات، منها:

- بيع ما قلّ، أو انعدم ريعه من الوقف، وشراء ما هو أحسن منه ريعاً، وجعله وقفاً مكانه^(٢).

(١) انظر: مادة «بدل» في: المصباح المنير (٣٩/١)، ولسان العرب لابن منظور (٤٨/١١).

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء ص ٥٧.



- أخذ العين الثانية مكان الأولى^(١).

والإبدال في الاصطلاح: بيع العين الموقوفة، لشراء أخرى تكون وفقاً بدل الأولى^(٢).

وقيل: هو إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها ببيعها.

وعلى هذا، فكل من الاستبدال والإبدال في الحقيقة يستلزم معنى الآخر، فإذا نظرنا إلى بيع العين الموقوفة فهو إبدال، وإذا نظرنا إلى شراء أو أخذ عين أخرى بدلها فهو استبدال، فلا فرق بينهما عند الفقهاء، فهم يستعملون اللفظين معاً، أحدهما مكان الآخر^(٣)، وهذا معنى كل منهما إذا ذكر اللفظان معاً. أما إذا أفرد أحدهما بالذكر، فإنه يفسر بمعنى يجمعهما، فإذا ذكر الإبدال وحده يكون المعنى بيع العين الموقوفة، وشراء أخرى، لتحل محلها، وكذلك الحال في الاستبدال إذا ذكر وحده^(٤).



الفرع الثاني:

في المراد بالنقل

النقل لغة: تحويل الشيء من موضع إلى موضع آخر، يقال: نقله ينقله نقلاً، من باب نصر، إذا حوَّله^(٥).

(١) انظر: المصطلحات الوقفية للدكتور محمد عفيفي ص ١٣، وأحكام الوقف في الشريعة الإسلامية للكييسي (٩/٢)، ومحاضرات في الوقف لأبي زهرة ص ١٥٢، ١٤٣.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين (١٢/٢)، وحاشية قليوبي (٤٧/٣).

(٤) انظر: أحكام الوقف (٩/٢)، ومحاضرات في الوقف ص ١٥٢.

(٥) انظر: مادة «نقل» في: لسان العرب (٦٧٤/٨).

والمراد بالنقل في اصطلاح الفقهاء: تحويل العين الموقوفة من مكان تعطلت، أو قلَّت منافعه فيه، إلى مكان أحسن حالاً، وأكثر منفعة. فتبيّن بهذا أن النقل في اصطلاح الفقهاء أخص من الاستبدال؛ لأن الاستبدال يتناول تغيير العين الموقوفة، كما قد يشمل تغيير مكانها، بخلاف النقل.





المطلب الثاني:

في تعريف الوقف لغة واصطلاحاً

الوقف لغةً: مصدر وقف، بمعنى الحبس، يقال: وقفت الشيء وقفاً، من باب ضرب، أي حبسته، ومنه: وقفت الأرض على المساكين والفقراء، أي: جعلتها محبوسة على ما وقفت عليه، ليس لأحد تغييرها، ولا التصرف فيها.

والوقف والتحبيس والتسبيل بمعنى واحد، وسمي الموقوف وقفاً؛ لأن العين موقوفة، وسمي حبساً؛ لأن العين محبوسة.

ويطلق الوقف أيضاً على المنع.

ويرى أهل اللغة أن الأفصح أن يقال: وقفت كذا، لا أوقفت كذا^(١).

وأما في الاصطلاح فإن عبارات الفقهاء اختلفت في تعريفه، تبعاً لاختلافهم في شروط الوقف، وأحكامه، من هذه العبارات ما يأتي:

- ما ذكره موفق الدين ابن قدامة رحمته الله إذ قال: «هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة»^(٢).

(١) انظر: مادة «وقف» في: معجم مقاييس اللغة (١٣٥/٦)، وتهذيب اللغة للأزهري (٢٣٣/٩)، والصاحح للجوهري (٤٠/٤)، والمصباح المنير (٦٦٩/٢)، ولسان العرب (٣٥٩/٨)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٠٥/٢)، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٣٢٧، والمطلع على أبواب المقنع للبعلي ص ٢٨٥، والتعريفات للجرجاني ص ٢٥٣، وشرح حدود ابن عرفة (٥٣٩/٢)، وأنيس الفقهاء ص ١٩٧.

(٢) انظر: المقنع لابن قدامة (٣٠٧/٢)، والمغني له (١٨٤/٨).

- تعريف الجرجاني رَحِمَهُ اللهُ إياه عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة»^(١).
 - وعرفه عند صاحبيه بقوله: «حبس العين عن التملك، مع التصديق بمنفعتها»^(٢).
 - وقيل: «هو حبس العين على ملك الله تعالى»^(٣).
- ولعل التعريف الأول هو أنسب هذه التعريفات؛ وذلك لاختصاره، وصراحة دلالة على المطلوب، وجمعه لأجزاء المعروف، ومنعه من دخول غيرها، وسلامته مما قد يعتري التعريفات الأخرى من اعتراضات، والله أعلم.



(١) التعريفات ص ٢٥٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) معجم لغة الفقهاء ص ٤٧٩.



المبحث الثاني

في مشروعية الوقف، وبيان حكمته، وأهدافه

الوقف من القرب المستحبة، التي حثَّ عليها الشرع، وندب إلى فعلها، ورتب عليه الأجر والثواب، وقد دلَّ على مشروعيته كلُّ من الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب فوردت فيه نصوص عامة، تدلُّ على مشروعية الإنفاق، وأعمال البر، وفعل الخير، وتحثُّ على ذلك، ولا ريب أن الوقف يدخل تحت عموم هذه النصوص؛ لأنه من الأعمال الخيرية.

من هذه النصوص ما يلي:

قوله تعالى: ﴿لَنْ نَّأْلُوا الْإِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَمِمَّا نُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا آتَيْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وقوله سبحانه: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [التَّائِبِينَ: ١٦].

وقوله ﷺ: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المتافقون: ١٠].

فهذه عمومات تدلُّ على مشروعية الإنفاق في وجوه الخير والبر، والوقف إنفاق للمال في جهات البر.

أما السنة فقد وردت أحاديث عامة وخاصة تدلُّ على أن الوقف من القرب المستحبة التي شرعها الإسلام وحثَّ عليها.

فمن الأحاديث العامة الواردة في ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به من بعده، أو ولد صالح يدعو له». والوقف من أفضل الصدقات الجارية، وأدومها.

قال الإمام النووي: «فيه دليل لصحة أصل الوقف، وعظيم ثوابه»^(٢).

وأما الأحاديث الخاصة التي هي أصل في مشروعية الوقف، فمنها ما يأتي: - حديث عمرو بن الحارث رضي الله عنه قال: «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً، ولا درهماً ولا عبداً، ولا أمة، إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها، وسلاحه، وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: «فالنبي ﷺ تصدَّق بمنفعة الأرض، فصار حكمها حكم الوقف»^(٤).

(١) (١٢٥٥/٣) في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٩٦/٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، برقم (٤٤٦١)، انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري (١٤٨/٨).

(٤) انظر: فتح الباري (٣٦٠/٥).



- ما رواه البخاري^(١)، ومسلم^(٢) في الصحيحين، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب قط مالا أنفس عندي منه، فما تأمرني فيها؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث». قال: فتصدق بها عمر في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، وابن السبيل، والضيف... الحديث.

قال الإمام النووي رحمته الله: «في الحديث دليل على صحة أصل الوقف، وأنه مخالف لشوائب الجاهلية»^(٣).

- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل، وكان أحب ماله إليه بيرحاء مستقبلة المسجد، وكان النبي ﷺ يدخلها، ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما نزلت: ﴿لَنْ نَأْكُلَ الْلَيْلَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قام أبو طلحة فقال: يا رسول الله، إن الله يقول: ﴿لَنْ نَأْكُلَ الْلَيْلَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وإن أحب أموالي بيرحاء، وإنها صدقة لله، أرجو برّها وذخرها عند الله، فضعها حيث أراك الله...» الحديث^(٤).

وإقرار النبي ﷺ لأبي طلحة وقف أحب أمواله إليه دليل واضح على مشروعية الوقف.

(١) (١٢٤/٢) في كتاب الشروط في الوقف، وفي كتاب الوصايا، باب الوقف كيف يكتب، (١٢٤/٢).

(٢) (١٢٥٥/٣، ١٢٥٦)، في كتاب الوصية، باب الوقف.

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٩٨/٦).

(٤) أخرجه البخاري، واللفظ له في كتاب الوصايا، باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، حديث رقم (٢٧٦٩)، صحيح البخاري مع فتح الباري (٣٩٦/٥)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين، حديث رقم (٩٩٨)، صحيح مسلم شرح النووي (٩١/٤).

والأحاديث والآثار التي تدلُّ على مشروعية الوقف كثيرة، وفيما ذكرنا من هذه الأدلة الكفاية.

أما الإجماع فقد أجمع العلماء على مشروعية الوقف، قال جابر بن عبدالله رضي الله عنه : لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف، واشتهر ذلك عنهم، ولم ينكره أحد^(١)، وممن حكى الإجماع: الترمذي^(٢)، وابن رشد^(٣)، والنووي^(٤)، وابن قدامة^(٥) رحمهم الله تعالى.

قال الشوكاني رحمته الله : «اعلم أن ثبوت الوقف في هذه الشريعة، وثبوت كونه قرينة أظهر من شمس النهار»^(٦).

حِكْمُهُ وأهدافه:

لقد اختصَّ الإسلام بهذا النوع من المعاملة؛ لما يترتب عليها من حِكم عظيمة، وأهداف جليلة، تجعل هذا النوع من التعامل من أفضل القربَات التي يقصد بها التقرب إلى الله تعالى، وحصول الأجر والثواب.

من أهم هذه الحِكم والأهداف:

١ - تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأمة، فالوقف عامل من عوامل تنظيم الحياة، بمنهج واضح يرفع من مكانة الفقير، ويقوي الضعيف، ويعين العاجز، ويحفظ حياة المعدوم، من غير مضرة بالغني، ولا ظلم يلحق بالقوي، فتحصل بذلك المودة والمحبة، وتسود الأخوة، ويعمُّ الاستقرار، ويتحقق التعاون على البر والتقوى المأمور به شرعاً.

(١) انظر: المغني (١٨٥/٨).

(٢) انظر: سنن الترمذي (١٤٤/٦).

(٣) انظر: المقدمات الممهدة (٤١٧/٢).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم (٩٨/٦).

(٥) انظر: المغني (١٨٥/٨).

(٦) السيل الجرار (٣١٣/٣).



٢ - ومن أهم حجج الوقف أن فيه امتثالاً لأمر الله تعالى، وأمر رسوله ﷺ بالإتفاق والتصدق، وفعل الخير، كما مر في الآيات والأحاديث السابقة في المشروعية.

٣ - في الوقف ضمان لبقاء المال، ودوام الانتفاع به مدة طويلة، واستمرار النفع العائد من المال المحبس، فتوابعه مستمر لموقفه حياً وميتاً إلى جانب استمرار النفع للموقوف عليه مدة طويلة.

٤ - في الوقف مصالح عامة تنفع الأمة، وتوفر احتياجاتها، ودعم لتقدمها ورقياً.

٥ - في الوقف نفع للأقارب، وتحقيق للصلة والبر المأمور بهما شرعاً، إلى جانب الأجر والثواب الذي يحصل عليه الواقف في الآخرة^(١).

وفي هذا يقول ابن عابدين رَحِمَهُ اللهُ فِي حَاشِيَتِهِ^(٢): «مقصده في الدنيا بر الأحاب، وفي الآخرة تحصيل الأجر والثواب بنية من أهله».

٦ - في الوقف تطويل لمدة الانتفاع من المال، ومد نفعه إلى أجيال متتابعة، فقد روي عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ نَرْ خَيْراً لِلْمَيْتِ وَلَا لِلْحَيِّ مِنْ هَذِهِ الْحُبْسِ الْمَوْقُوفَةِ، أَمَّا الْمَيْتُ فَيَجْرِي أَجْرُهَا عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْحَيُّ فَتَحْبِسُ عَلَيْهِ، وَلَا تَوْهَبُ، وَلَا تَوْرَثُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى اسْتِهْلَاكِهَا»^(٣).

فالوقف له مقاصد عظيمة، ومصالح اجتماعية واسعة، وأغراض متعددة، تعود على الأمة بالنفع.

(١) انظر: الإسعاف في أحكام الأوقاف، للطرابلسي ص ٢، وأحكام الوقف في الشريعة الإسلامية (١٣٦/١ - ١٣٨)، ومقدمة كتاب الوقف (١/٦٦ - ٦٩).

(٢) (٣٩٢/٣).

(٣) انظر: الإسعاف في أحكام الوقف ص ٢.

المبحث الثالث

في حكم استبدال المسجد ونقله

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لزوم عقد الوقف أو عدمه.

المطلب الثاني: في استبدال المسجد ونقله.

المطلب الثالث: في نقل واستبدال ما يتعلق بالمسجد، من حصر، وفرش، وآلات وغيرها.





المطلب الأول:

في لزوم عقد الوقف أو عدمه

لا خلاف بين الفقهاء من الأئمة الأربعة وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم في مشروعية الوقف، وأنه جائز، وأنه من القرب المندوب إليها، بل يرى بعضهم أنه من أحسن ما يتقرب به إلى الله تعالى؛ لأنه صدقة دائمة ثابتة^(١).

قال ابن نجيم: «والحاصل أنه لا خلاف في صحته، وإنما الخلاف في لزومه»^(٢).

فذهب أكثر أهل العلم من المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، وصاحب أبي حنيفة^(٦)، إلى أن الوقف عقد لازم، بمعنى أن من وقف شيئاً

(١) انظر: المبسوط (٢٧/١٢)، وفتح القدير (٤١٩/٥)، والكافي (١٠١٢/٢)، وشرح الخرخشي (٧٩/٧)، والحاوي (٣٦٨/٩)، وحلية العلماء (٧٦٣/٢)، والمغني (١٨٤/٨)، وشرح منتهى الإرادات (٤٨٩/٢).

(٢) البحر الرائق (٢٠٩/٥).

(٣) انظر: الكافي (١٠١٢/٢)، وشرح الخرخشي (٧٩/٧).

(٤) انظر: الحاوي (٣٦٨/٩)، ومغني المحتاج (٣٧٦/٢).

(٥) المغني (١٨٥/٨)، والإنصاف (٣/٧).

(٦) انظر: المبسوط (٢٨/١٢)، وبدائع الصنائع (٢١٨/٦).



زال عنه ملكه بنفس الوقف، ولزم الوقف، فلا يجوز للواقف الرجوع عن ذلك ولا التصرف فيه ببيع أو هبة.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه عقد غير لازم، واختاره زفر^(١).

الأدلة:

دليل القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بالمنقول، والمعقول:

أما المنقول فما يأتي:

١ - قول رسول الله ﷺ في وقف عمر رضي الله عنه إذ قال له النبي ﷺ: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث»^(٢).

ففيه دليل صريح على أن الوقف حبس لازم، لا يجوز الرجوع فيه، ولا يورث^(٣).

تعقب: بأنه لا يستلزم التأييد، بل يحتمل أن يكون المراد مدة اختياره لذلك^(٤).

أجيب عنه بضعفه؛ إذ لا يفهم من قوله: وقفت، وحبست، إلا التأييد^(٥).

(١) انظر: المبسوط (٢٨/١٢)، وبدائع الصنائع (٢١٨/٦)، والبحر الرائق (٢٠٩/٥).

(٢) تقدم تخريجه ص ٣١٥.

(٣) انظر: الحاوي (٣٦٩/٩)، والمغني (١٨٥/٨).

(٤) انظر: شرح معاني الآثار (٩٩/٤).

(٥) انظر: فتح الباري (٤٠٣/٥).



٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(١).

فقول النبي ﷺ: «صدقة جارية» يشير إلى لزوم الوقف؛ وعدم جواز نقضه أو الرجوع فيه؛ إذ لو جاز ذلك لكان الوقف صدقة منقطعة^(٢).

وأما **المعقول** فهو أن الوقف إزالة ملك، يلزم بالوصية، فإذا أنجزه حال الحياة، لزم من غير حكم، أصله: العتق^(٣).

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول أيضاً **بالمنقول**، **والمعقول**:

أما **المنقول** فما يأتي:

١ - حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله حائطي هذا صدقة، وهو إلى الله ورسوله، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله، كان قوام عيشنا، فردّه رسول الله ﷺ إليهما، ثم ماتا فورثهما ابنهما بعد»^(٤).
ولو كان الوقف يلزم بمجرد عقده، لما نقضه رسول الله ﷺ، ولا ردّه إلى أبويه^(٥).

تعقب من عدة أوجه، منها:

الأول: أنه حديث ضعيف مرسل؛ لأنه من رواية أبي بكر بن حزم، وهو لم يدرك عبدالله بن زيد^(٦).

(١) تقدم تخريجه ص ٣١٤.

(٢) انظر: السيل الجرار (٣/٣١٤)، ومغني المحتاج (٢/٣٧٦).

(٣) انظر: الحاوي (٤/٦٣)، والمغني (٨/١٨٦).

(٤) رواه البيهقي في سننه الكبرى (٦/١٦٣)، والدارقطني في سننه (٤/٢٠١).

(٥) انظر: المغني (٨/١٨٥)، والحاوي (٩/٣٦٩).

(٦) انظر: سنن البيهقي (٦/١٦٣).

الثاني: أنه لو ثبت، فليس فيه ذلك الوقف، والظاهر أنه جعله صدقة غير موقوفة.

الثالث: أن الحائط كان لوالديه، وكان عبدالله يتصرف فيه بحكم النيابة، فتصرف به هذا التصرف بغير إذنهما، فلم ينفذه^(١).

٢ - ما ورد عن عطاء بن السائب قال: سألت شريحاً عن رجل جعل داره حبساً على الآخر، فالآخر من ولده، فقال: إنما أقضي ولست أفتي. قال: فنأشدته، فقال: لا حبس عن فرائض الله^(٢). والمعنى أنه لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة بين ورثته^(٣).

فهذا شريح، وهو قاضي الخلفاء الراشدين، يرى أن الوقف غير لازم، وعدم الإنكار عليه من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا من تابعيهم، يدل على عدم لزوم الوقف بمجرد^(٤).

تعقب: بأنه قول تابعي، فلا يعارض به ما ثبت عن النبي ﷺ الدال على لزوم الوقف^(٥).

وأما المعقول فهو أن الوقف إخراج للمال من الملك، على وجه القرية، فلم يكن لازماً بمجرد القول، قياساً على سائر الصدقات^(٦).

تعقب: بأنه قياس مع الفارق، للفرق القائم بين الصدقة والوقف.

(١) انظر: الحاوي (٣٧١/٩)، والمغني (١٨٦/٨).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٢/٦)، وهو ضعيف الإسناد.

انظر: سنن الدارقطني (٦٨/٤)، والمحلى لابن حزم (١٧٧/٩، ١٧٨).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٢١٩/٦).

(٤) انظر: شرح معاني الآثار (٩٩/٤)، وبدائع الصنائع (٢١٩/٦).

(٥) انظر: الحاوي (٣٧١/٩).

(٦) انظر: المغني (١٨٥/٨)، والحاوي (٣٦٩/٩).



الترجيح

بعد عرض قولي أهل العلم في هذه المسألة وأدلتها، ومناقشة تلك الأدلة، يترجح لي أن الوقف عقد لازم وذلك لما يأتي:

- ١ - دلالة السنة الصحيحة الصريحة على ذلك.
- ٢ - دلالة أفعال الصحابة رضي الله عنهم على ذلك.
- ٣ - أن القول بعدم لزوم الوقف وجواز الرجوع فيه، مخالف للسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فلا حظ له من النظر.



المطلب الثاني:

في استبدال المسجد ونقله

اتفق الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز استبدال ونقل المسجد الموقوف الذي لم تعطل منافعه؛ وذلك لعموم النصوص الواردة في منع التصرف في الوقف ببيع أو غيره^(١).

أما المسجد الذي تعطلت منافعه كلها أو بعضها، فاختلفوا في حكم استبداله ونقله إلى أربعة أقوال:

القول الأول: لا يجوز بيعه ولا استبداله ولا نقله بأية حال من الأحوال؛ وهو رواية عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف من أصحابه، وهو المفتى به عندهم^(٢)، وبه قال المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة في رواية^(٥).

- (١) انظر: البحر الرائق لابن نجيم (٢٧١/٥)، والإشراف للقاضي عبدالوهاب (٦٧٣/٢)، وروضة الطالبين (٣٥٧/٥)، والمغني (٢٢٠/٨)، والمناقلة بالأوقاف لابن قاضي جبل ص ٩.
- (٢) انظر: المبسوط (١٢/٦)، والبحر الرائق (٢٧١/٥)، والبنية للعيني (١١٠/٧)، وحاشية ابن عابدين (٥٥٥/٤)، وفتح القدير لابن الهمام (٤٤٥/٥).
- (٣) انظر: عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٥٢/٣)، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٢٤٤، وأسهل المدارك (١٠٥/٣).
- (٤) انظر: الوسيط (٢٦١/٤)، وفتح العزيز (٢٩٩/٦)، وروضة الطالبين (٣٥٧/٥)، ومغني المحتاج (٣٩٢/٢).
- (٥) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ١٣، والإنصاف (١٠٢/٨).



قال ابن نجيم: «قال أبو يوسف: هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة، لا يعود ميراثاً، ولا يجوز نقله، ونقل ماله إلى مسجد آخر، سواء كانوا يصلُّون فيه أو لا»^(١).

وقال الكشناوي في «أسهل المدارك» موضحاً مذهب المالكية: أما المسجد فلا خلاف في عدم جواز بيعه، فلا يجوز بيع المسجد، ولا نقله، ولا استبداله، سواء خرب أم لا، وإن انتقلت العمارة عن محله إجماعاً، ومثل عدم جواز بيع المسجد نقضه، فلا يجوز بيع ونقض المسجد^(٢).

وقال النووي في «الروضة»^(٣) موضحاً مذهب الشافعية: «لو انهدم المسجد، أو خربت المحلة حوله، وتفرق الناس عنها فتعطل المسجد، لم يعد ملكاً بحال، ولا يجوز بيعه؛ لإمكان عوده كما كان، ولأنه في الحال يمكن الصلاة فيه، ثم المسجد المعطل في الموضع الخراب إن لم يخف من أهل الفساد نقضه لم ينقض، وإن خيف نقض وحفظ، وإن رأى الحاكم أن يعمر بنقضه مسجداً آخر جاز، وما كان أقرب إليه فهو أولى».

القول الثاني: يجوز بيع واستبدال المسجد الذي تعطلت منافعه بالكلية؛ وهو قول للحنفية^(٤)، وبه قال الحنابلة في المذهب^(٥).

قال المرداوي في بيان المراد بتعطيل منافعه: «المراد بتعطيل منافعه: المنافع المقصودة بخراب أو غيره، ولو بضيق المسجد عن أهله، نص عليه، أو بخراب محلته، نقله عبدالله، وهذا هو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب»^(٦).

(١) انظر: البحر الرائق (٢٧١/٥).

(٢) انظر: أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك (١٠٤/٣).

(٣) (٣٥٧/٥ - ٣٥٨).

(٤) انظر: البحر الرائق (٢٧١/٥)، وحاشية ابن عابدين (٥٥٥/٤).

(٥) انظر: المبدع لابن مفلح (٣٥٦/٥)، والإنصاف (١٠١/٨)، ومعونة أولي النهى لابن النجار (٨٦٤/٥).

(٦) الإنصاف (١٠٣/٨).



وقال ابن قدامة موضحاً مذهب الحنابلة: «إذا انتقل أهل القرية عن المسجد، وصار في موضع لا يصلّى فيه، أو ضاق بأهله، ولم يمكن توسيعه في موضعه، أو تشعب جميعه، فلم تمكن عمارته، ولا عمارة بعضه إلا ببيع بعضه، جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه ببيع جميعه»^(١).

ومن النصوص عن الإمام أحمد رحمته الله أنه سئل: أيحول المسجد؟ قال: إذا كان ضيقاً، لا يسع أهله، فلا بأس أن يحوّل إلى موضع أوسع منه^(٢).

قال صالح في مسائله: قلت لأبي: المسجد يخرب، ويذهب أهله، ترى أن يحوّل إلى مكان آخر؟ قال: نعم. قلت: المسجد يحوّل من مكان إلى مكان؟ فقال: إذا كان يريد منفعة الناس فنعم، وإلا فلا^(٣).

وقال: إذا خرب المسجد يباع، وينفق ثمنه على مسجد آخر^(٤).

وقال أيضاً: إذا كان في المسجد خشبتان لهما قيمة جاز بيعهما، وصرف ثمنهما عليه^(٥).

القول الثالث: المسجد إذا تعطلت منافعه يعود إلى ملك الواقف، أو ورثته؛ وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية^(٦).

القول الرابع: يجوز إبدال المسجد ونقله للمصلحة، مع إمكان الانتفاع

(١) انظر: المغني (٢٢٠/٨، ٢٢١).

(٢) انظر: المناقلة في الأوقاف ص ١٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٦/٣١).

(٣) انظر: مسائل صالح (٣٤/٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٣/٣١).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢١٦/٣١، ٢١٧).

(٦) انظر: البناية (١١/٧)، والبحر الرائق (٢٧١/٥)، وحاشية ابن عابدين (٥٥٥/٤).



بالأول؛ ذكره وجهاً في المناقلة^(١)، وأوماً إليه الإمام أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «لا ريب أن في كلامه - أي كلام الإمام أحمد - ما يبيّن جواز إبدال المسجد للمصلحة، وإن أمكن الانتفاع به؛ لكون النفع بالثاني أكمل»^(٢)، وهو ما أفتى به مفتي الديار السعودية سابقاً، الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته الله.

ونقل صالح «جواز نقل المسجد لمصلحة الناس»^(٣). وقال في رواية أبي طالب: إذا كان المسجد يضيق بأهله، فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه، ففيه جواز تحويله؛ لنقص الانتفاع بالأول، لا لتعذره^(٤).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدلّ القائلون بمنع نقل وبيع المسجد بأي حال من الأحوال بما يأتي:

١ - حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، إني أصبتُ ما لا بخير، لم أصب قط ما لا أنفس عندي منه، فما تأمرني فيه؟ قال: «إن شئت حبّست أصلها، وتصدّقت بها، غير أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث»^(٥).

وجه الدلالة:

دلّ الحديث على عدم جواز بيع الوقف واستبداله؛ لأن ذلك ينافي

(١) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ١٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٣١).

(٣) انظر: مسائل صالح (٣٤/٣)، وانظر: الإنصاف (١٠١/٨).

(٤) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ١٣، ومجموع الفتاوى (٢١٧/٣١).

(٥) سبق تخريجه ص ٣١٥.

بقاءه وتحبيس أصله، ولهذا اشترطه عمر رضي الله عنه، وأقره عليه النبي ﷺ، ولم يوجد ما يخالفه، وإلا لبيّنه النبي ﷺ.

اعترض عليه: بأن الحديث لا دلالة فيه على منع استبدال الوقف ونقله، بل غاية ما دلّ عليه هو النهي عن بيع الوقف، إذا كان قائماً، ولم تتعطل منافعه، والقول بأن الاستبدال ينافي بقاءه غير صحيح؛ لأن الاستبدال طريق من طرق البناء والبقاء للوقف، بل تركه متعطلاً خرباً بدون منافع أو ريع هو الذي يؤدي إلى زواله وانتهائه.

٢ - أن الانتفاع بالمسجد المعطل لا زال باقياً، فيمكن أن يصلّى فيه، وأن يعود كما كان^(١).

اعترض عليه: بأن هذا لا يعد انتفاعاً، وينافي مقصود الوقف الذي من أجله شرع.

٣ - أن ما لا يجوز بيعه مع بقاء نفعه، لا يجوز بيعه مع تعطله، كالمعتق، والمسجد أشبه شيء بالمعتق^(٢).

٤ - أن بيع المسجد الموقوف يؤدي إلى تغيير عين الحبس، وتبديله عن حكمه من التأبيد إذا أصلح وبني، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَدَلًا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، فاستبداله ينافي مقتضاه من التأبيد؛ لأنه إذا دخله النقل والاستبدال لا يسمى وقفاً^(٣).

(١) انظر: تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف للمناوي (١/١٥٧)، والمهذب (١/٤٤٥)، وزاد المحتاج (٢/٢٣١).

(٢) انظر: المغني (٨/٢٢١).

(٣) انظر: البديع من شرح التفريع للشارمساحي (٢/١١٣).



٥ - أنه ما زال الملك فيه لحق الله تعالى لا يعود إلى الملك بالاختلال، كما لو أعتق عبداً ثم زمن^(١).

اعترض على هذه الأدلة: بأنها ضعيفة الدلالة؛ لأنها أقيسة مشتملة على فوارق، والقول بأن الاستبدال والنقل يؤديان إلى تغيير الوقف الأصلي وتعطيله ضعيف؛ لأن الاستبدال والنقل للوقف عند تعطل منافعه من أهم أسبابه البقاء كما سبق.

أما الآية فهي واردة في استبدال الوصية، ولا دخل لها في الوقف.

ولأن بيع الوقف واستبداله بعين أخرى فيه استبقاء للوقف بمعناه حين تعذر بقاؤه بصورته الأصلية^(٢).

قال ابن قدامة نقلاً عن ابن عقيل: «وجمودنا على العين مع تعطيلها تضييع للغرض، ويقرب هذا من الهدى إذا عطب في السفر، فإنه يذبح في الحال، وإن كان يختص بموضع، فلما تعذر تحصيل الغرض بالكلية استوفي منه ما أمكن، وترك مراعاة المحل الخاص عند تعذره؛ لأن مراعاته مع تعذره تقضي إلى فوات الانتفاع بالكلية، وهكذا الوقف المعطل المنافع»^(٣).

وقد ذكر ابن قاضي جبل في المناقلة أدلة القائلين بمنع البيع والاستبدال والنقل للمساجد الموقوفة، وإن تعطلت منافعها، والتي من أهمها حديث ابن عمر رضي الله عنهما في منع البيع، وكذلك أشار إلى بعض الأدلة العقلية، ثم بعد ذكرها بدأ يجيب عنها، ويفندها ويضعفها، فأجاب عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما من عدة أوجه، منها:

- أن المراد لا يباع المبطل لأصل الوقف الذي لا يقام فيه مقامه، بل

(١) انظر: المذهب (١/٤٤٥).

(٢) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ٥٥.

(٣) انظر: المغني (٨/٢٢٢).

بيع ليؤكل، ولهذا قرنه بالهبة والورثة، فالبيع والحالة هذه لا يجوز إجماعاً؛ لأن فيه إبطالاً لأصل الوقف.

- أو يقال: اللفظ عام دخله التخصيص، أو التقييد بحالة التعطل والرجحان في الاستبدال، فيحمل المنع على غير هاتين الحالتين، لما سيأتي ذكره من الأدلة الدالة على الجواز؛ لأن قوله: «لا يباع» نهى، أو نفى، وهو قابل للتخصيص، أو التقييد في الأزمان والأحوال^(١).

وكذلك الأدلة العقلية أجاب عنها وضعفها^(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل القائلون بجواز النقل والبيع والإبدال عند تعطل المنافع بالكلية بما يأتي:

١ - قول رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).

(١) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ٥٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٥٥ - ٥٦.

(٣) رواه أبو داود (٣١٥/٣)، حديث رقم (٣٦٣٥)، وابن ماجه (٧٨٤/٢)، حديث رقم (٢٣٤١)، والحاكم في المستدرک (١٥٧/٢)، وقال الألباني رحمه الله في «الإرواء» (٤١٣/٣): «طرقه كثيرة قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها، فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها، وارتقى إلى درجة الصحيح، إن شاء الله تعالى».

قلت: هذا الحديث اشتهر، وأصبح قاعدة كبرى من قواعد الدين التي تسد منافذ الضرر والفساد أمام المسلمين، وقد بنى عليه العلماء قواعد مهمة، منها: الضرر يزال، والضرورات تبيح المحظورات، وما أبيح للضرورة يقدر بقدرها، والضرر الخاص يتحمل لأجل الضرر العام.

انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٣ وما بعدها، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ وما بعدها.



٢ - ما أثر عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي بالكوفة: «انقل المسجد الذي بالتمارين، واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لم يزل في المسجد مصل»^(١).

وجه الدلالة منه:

أن عمر رضي الله عنه أمر بنقل المسجد عند الحاجة إلى نقله، وهذا كان بمشهد من الصحابة، ولم يظهر خلافه، فكان إجماعاً^(٢).

اعترض عليه: بأنه فعل صحابي لا يقوى على معارضة قول النبي ﷺ الوارد في البيع، وقد امثله عمر رضي الله عنه.

أجيب عنه: بأنه لا تعارض بين فعل عمر، وقول النبي ﷺ؛ لأن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم فهموا المنع من البيع إذا لم تتعطل المنافع، أما إذا تعطلت منافعه فقد فات غرض الواقف، وبهذا يظهر وجه الجمع بين حديث عمر رضي الله عنه وبين أمره بنقل المسجد^(٣).

٣ - أن بيع الوقف المعطل المنافع واستبداله بعين أخرى فيه نماء له وبقاء^(٤).

٤ - أنه تجب المحافظة على صورة الوقف ومعناه، فلما تعذر إبقاء صورته وجبت المحافظة على معناه^(٥).

(١) اشتهر هذا الأثر في كتب الفقه كالمغني (٨/٢٢١، ٢٢٢)، وشرح الزركشي (٤/٢٨٨)، وقال المحقق: إسناده حسن إلا أنه مرسل، والمبدع (٥/٣٥٣)، ومجموع الفتاوى (٣١/٢٢٢)، والمناقلة بالأوقاف ص ٣٦٠، وقال: أخرجه أبو بكر عبدالعزيز، وصححه.

(٢) انظر: المغني (٨/٢٢٢).

(٣) انظر: أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية للدكتور إبراهيم الخضير (٢/٩٨).

(٤) انظر: المغني (٨/٢٢٢).

(٥) انظر: شرح الزركشي (٤/٢٨٩).

٥ - أنه لا نفع في بقائها، وفيه ذهاب ماليتها، فكانت المحافظة على ماليتها يبيعها أولى^(١).

٦ - أن الوقف إذا انتقل من مالكة، فإنه لا يعود إليه إن تعطلت منافعه، ولا إلى ورثته، فبقاؤه وقد تعذر الانتفاع به لا فائدة منه، فقد فات الغرض المقصود من الوقف، وهو التصديق بثمرته والانتفاع به، وليتحقق الغرض من الوقف، فإنه لا مانع من استبداله ونقله إذا تعطلت منافعه^(٢).

الاعتراضات على هذا القول وأدلتها:

اعترض شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا القول وأدلتها بما يلي:

- ١ - أنها حجج ضعيفة.
- ٢ - لم يذكروا على ذلك حجة، لا شرعية ولا مذهبية، بل قد دلت الأدلة الشرعية الواضحة وأقوال صاحب المذهب على خلاف ذلك.
- فغاية ما ذكروه عنه رواية عارضتها رواية أخرى عنه هي أشبه بنصوصه وأصوله، وإذا ثبت في نصوصه وأصوله جواز إبدال المسجد للمصلحة الراجحة فغيره أولى^(٣).

أدلة أصحاب القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

- ١ - أن الواقف جعل هذا الجزء من ملكه مصروفاً إلى قرينة بعينها، فإذا انقطع ذلك عاد إلى ملكه، كالمحصر إذا بعث الهدى ثم زال الإحصار، فأدرك الحج، كان له أن يصنع بهديه ما شاء^(٤).

(١) انظر: الكافي لابن قدامة (٤٦٢/٢).

(٢) انظر: فتح القدير (٢٢٨/٦)، وحاشية ابن عابدين (٣٥٨/٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢٤، ٢٢٠/٣١).

(٤) انظر: المبسوط (١٢/٦)، وتحفة الفقهاء (٦٥٤/٣).



٢ - أن الوقف إنما هو تسبيل المنفعة، فإذا زالت منفعته زال حق الموقوف عليه منه، فزال ملكه عنه^(١).

واعترض عليه: بأنه إزالة ملك على وجه القرية، فلا يعود إلى مالكة باختلاله وذهاب منافعه كالتعق، وحيث إن الوقف يتأبد، فإنه إذا تعذر بقاء صورة الوقف يجوز الانتقال إلى إبقاء معناه، وذلك بنقل قيمته وآلته وبنائه بمسجد آخر يقول مقامه، لثلا يفوت الانتفاع بالوقف كله، فينتفع بما بقي منه، وهو آله، أو قيمته، أو نحوها^(٢).

أدلة القول الرابع:

استدل القائلون بجواز النقل والإبدال للمصلحة وإن لم تتعطل المنافع بالكلية بما يأتي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين، باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرج الناس منه»^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): «ومعلوم أن الكعبة أفضل وقف على وجه الأرض، ولو كان تغييرها وإبدالها بما وصفه ﷺ واجباً لم يتركه، فعلم أنه كان جائزاً، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره من حدثان عهد قريش بالإسلام، وهذا فيه تبديل بنائها ببناء آخر، فعلم أن هذا جائز في الجملة، وتبديل التأليف بتأليف آخر هو أحد أنواع الإبدال».

(١) انظر: فتح القدير (٢٢٨/٦)، والمغني (٢٢١/٨).

(٢) انظر: فتح القدير (٢٢٨/٦)، وحاشية ابن عابدين (٣٩٥/٤)، والمغني (٢٢٢/٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (٩٦٩/٢) برقم (١٣٣٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤٤/٣١).

وقال صاحب «الروضة الندية»: «هذا يدل على جواز إنفاق ما في الكعبة، فالأموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفحوى الخطاب، فمن وقف على مسجده ﷺ، أو على الكعبة، أو على سائر المساجد شيئاً يبقى فيها، لا ينتفع به أحد فهو ليس بمتقرب، ولا واقف، ولا متصدق، بل كانز يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]»^(١).

قلت: تبين من هذا جواز استبدال الوقف ونقله، وإن لم تتعطل جميع منافعه، لأجل المصلحة، وخاصة في هذا الزمن الذي تتجدد المصالح والمنافع فيه من حين إلى آخر.

٢ - ما ثبت عن عمر وعثمان رضي الله عنهما أنهما غيرا بناء مسجد النبي ﷺ حيث بنياه وزادا فيه^(٢).

قال ابن تيمية رحمته الله: «وهذا من أعظم ما يشتهر من القضايا، ولم ينكره منكر، ولا فرق بين إبدال البناء ببناء، وبين عرصة بعرصة إذا اقتضت المصلحة ذلك، ولهذا أبدل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسجد الكوفة بمسجد آخر، وهذا أبلغ ما يكون في إبدال الوقف للمصلحة»^(٣).

٣ - ما أثر عن عائشة رضي الله عنها: «أنه قيل لها: يا أم المؤمنين: إن كسوة الكعبة قد يداول عليها. فقالت: تباع ويجعل ثمنها في المساكين، وفي سبيل الله، وابن السبيل»^(٤).

(١) الروضة الندية لصديق حسن خان (٥١٦/٣ - ٥١٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤٤/٣١)، والمناقلة بالأوقاف ص ٤٤.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤٥، ٢٤٤/٣١).

(٤) أخرجه البيهقي (١٥٩/٥)، وضعفه الألباني في الإرواء (٤٣/٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (٢٢٣/٣١)، والمناقلة ص ٥٢.



وهذا ظاهر في مطلق نقل الملك عند رجحان المصلحة^(١).

وقال ابن تيمية رحمته الله: «فأمرت عائشة ببيع كسوة الكعبة، مع أنها وقف، وصرف ثمنها في سبيل الخير؛ لأن ذلك أصلح للمسلمين»^(٢).

٤ - قالوا: يجوز تحويل المسجد ونقله من مكان إلى مكان آخر أوسع منه، وإن أمكن الانتفاع بالأول؛ لأن ذلك أصلح وأنفع، لا لأجل الضرورة^(٣).

٥ - أن الوقف الأصلي إذا لم يحصل به المقصود من الوقف، كأن تعطلت منافعه أو بعضها، جاز نقله واستبداله للمصلحة، حتى لا ينتفي ويتعطل مقصوده بالكلية^(٤).

٦ - القياس على جواز بيع واستبدال الدابة الموقوفة، وإن لم يتعطل نفعها بالكلية^(٥).

الترجيح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتها والاعتراضات الواردة عليها، يتضح لي أن القول بجواز نقل وإبدال المسجد للمصلحة الراجحة، وإن لم تتعطل المنافع بالكلية، هو القول الراجح، وذلك لما يأتي:

١ - أن هذا القول من أقوى الأقوال أدلة؛ لأن القائلين بعدم جواز البيع والاستبدال أدلتهم ليست صريحة، ودلالاتها ضعيفة، وكذلك من قيده

(١) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ٥٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢٣/٣١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٢١/٣١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢٢١/٣١).

(٥) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ٤٨.

بتعطل المنافع بالكلية فلا دليل لهم قوي، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأما قول القائل: لا يجوز النقل والإبدال إلا عند تعذر الانتفاع فممنوع، ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية، ولا مذهبية، فليس عن الشارع، ولا عن صاحب المذهب - أي الإمام أحمد - هذا النفي الذي احتجوا به، بل قد دلت الأدلة الشرعية، وأقوال صاحب المذهب على خلاف ذلك، وقد قال أحمد: إذا كان المسجد يضيق بأهله، فلا بأس أن يحوّل إلى موضع أوسع منه، وضيقه بأهله لن يعطل نفعه، بل نفعه باقٍ كما كان، ولكن الناس زادوا، وقد أمكن أن يبنى لهم مسجد آخر، وليس من شرط المسجد أن يسع جميع الناس، ومع هذا جوز تحويله إلى موضع آخر؛ لأن اجتماع الناس في مسجد واحد أفضل من تفريقهم في مسجدين؛ لأن الجمع كلما كثر كان أفضل».

إلى أن قال: «ولكن الجواز أظهر في نصوصه وأدلته، والقول الآخر ليس عنه به نص صريح، وإنما تمسك أصحابه بمفهوم خطه، وهو كثيراً ما يفتي بالجواز للحاجة»^(١).

وقال أيضاً: «ولا ريب أن في كلامه ما يبيّن جواز إبدال المسجد للمصلحة، وإن أمكن الانتفاع به؛ لكون النفع بالثاني أكمل. وهذه الرواية هي أشبه بنصوصه وأصوله»^(٢).

٢ - أن القصد من النقل والاستبدال مصلحة الوقف، وهي متحققة في هذا القول.

٣ - أن النصوص والآثار والقياس كلها تقتضي جواز الإبدال عند وجود المصلحة، وهناك آثار قوية وصريحة سبق ذكرها، كلها دلت على جواز ذلك.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٣١، ٢٢٠، ٢٢٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢١٧/٣١، ٢٢٠، ٢٢٤).



٤ - أن هذا القول يتناسب مع حالات الوقف، وظروف الناس، وخاصة في هذا الزمن الذي تغيّرت فيه كثير من متطلبات الناس وحاجاتهم عما كان عليه في السابق.

٥ - أن هذا القول وسط بين الأقوال المخالفة، ويوافق قواعد التيسير ورفع الحرج عن هذه الأمة التي جاءت الشريعة بتقريرها؛ لأن من منع فقد شدد، ومن قيده بتعطيل المنافع بالكلية فقد ضيق، وهذا قول وسط.

٦ - أن هذا القول أفتى به واختاره علماء أجلاء، لهم باع واسع في التحقيق والتنقيح في كثير من مسائل الدين، منهم: الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه، التي دافع عنها ابن تيمية، وقرر أنها مذهبه، والمطابق لنصوصه وأصوله. وممن اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية كما سبق بيانه، وتلميذه ابن القيم، والإمام الشوكاني، وبعض متأخري المالكية، ومفتي الديار السعودية سابقاً الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته الله وغيرهم من العلماء.

ومع أنني رجحت القول بجواز النقل وإبدال المسجد للمصلحة، حتى ولو لم تعطل منافعه بالكلية، لكنني أقول بأنه ينبغي أن لا يتساهل في النقل والاستبدال، وأن يفتح الباب لكل أحد، بل يجب أن يقوم الاستبدال على أسس وضوابط شرعية، تحفظ للوقف دوامه وبقائه، وللمستحقين حقوقهم، وللمجتمع مصلحته، بأن يكون ذلك تحت إشراف القضاة؛ لأن بعض أصحاب النفوس الضعيفة، والضمائر الفاسدة، يستغلون هذا الاستبدال في مصلحتهم، ولا ينظرون إلى مصلحة الوقف، مما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.



أثر المصلحة في الإبدال

إنَّ الوقف ليس من التعبديات التي لا يعقل معناها، بل هو معقول المعنى، فهو من نوع الصدقات، والصلات، والهبات، ففيه ما فيها من سدِّ الخلات، ومساعدة المحتاجين، والقيام بشؤون المعوزين، لذا فإن الأصل في جواز التصرف في الوقف بالاستبدال والنقل مراعاة المصلحة، لعموم حديث حسان بن ثابت في صحيح البخاري في شأن صدقة أبي طلحة رضي الله عنه لما نزل قول الله تعالى: ﴿لَن نَّأْلُوا الْإِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢]، حيث جاء فيه: «فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه، قال: وكان منهم أبي وحسان، قال: وباع حسان حصته منه من معاوية، فقيل له: تبيع صدقة أبي طلحة؟ فقال: ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من درهم».

فهذا الحديث يدلُّ على أهمية مراعاة المصلحة في استبدال الوقف. والأوقاف أمانة بيد ناظرها، فيجب عليهم ألا يتصرفوا فيها بالاستبدال ولا النقل إلا وفق المصلحة الراجحة من بقاء منفعة الوقف، وانتفاع الموقوف عليه، تحقيقاً لمقصد الواقف.

وقد أشار الفقهاء إلى وجوب اعتبار المصلحة في استبدال الوقف، حيث ذكر ابن عابدين بأن الاستبدال إذا تعين بأن كان الموقوف عليه لا ينتفع فيه، وثمة من يرغب فيه ويعطي بدله أرضاً أو داراً لها ريع يعود نفعه على جهة الوقف، فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن لوقف ريع، ولكن يرغب شخص في استبداله إن أعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف، جاز عند القاضي أبي يوسف، والعمل عليه، وإلا فلا يجوز.



لذا، فإن أهمية المصلحة لا تقتصر على الاستبدال في حالة خراب الوقف، بل تجاوزت ذلك إلى الاستبدال القائم على المصلحة الراجحة، إلا أن الأمر يحتاج إلى ديانة، حتى لا يكون ذريعة لشطار النظار.



المطلب الثالث:

نقل واستبدال ما يتعلق بالمسجد

أما ما يتعلق بالمسجد من الفرش، والآلات، والأنقاض، والأموال الموقفة عليه، وغير ذلك مما له علاقة به، فاختلف الفقهاء في ذلك، ولا يخرج اختلافهم في الغالب عن اختلافهم في استبدال المسجد. فالحنفية لهم قولان في المسألة:

الأول: أنه يرجع به إلى مالكه، أو إلى ورثته؛ وبه قال محمد بن الحسن، وعليه الفتوى عندهم.

الثاني: أنه يرجع إلى مسجد آخر، وبه قال أبو يوسف.

أما الأنقاض فيفتى فيها بقول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وهو أن المسجد لا يعود ميراثاً، ولا يجوز نقله، ونقل ماله إلى مسجد آخر.

وقيل: إذا تعطل المسجد ولم يبقَ إلا أنقاضه، من حجر، وطوب، وخشب، صحَّ بيعها بأمر الحاكم، ويشتري بثمنه وقف مكانه، فإذا لم يمكن الشراء ردّه إلى ورثة الواقف، وإن لم يوجدوا يصرف للفقراء^(١).

أما المالكية فقد تشددوا في هذا الأمر، وقالوا: لا يجوز البيع ولا

(١) انظر: البناية (١١١/٧)، والبحر الرائق (٢٧٢/٥)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤)، ومجمع الأنهر (٧٥٦/٢)، وفتح القدير (٢٢٩/٦).



الاستبدال، إلا أنقاض المسجد إذا خيف عليها من الفساد، ولم ترج عمارته، فلا بأس ببيعها^(١).

والشافعية لهم فيها وجهان: أصحابهما: أنه يباع جميع ما يتعلق بالمسجد من حصر، وفرش، وغيره، وتنقل إلى مسجد آخر؛ لثلا تضيع، ويضيق المكان بها من غير فائدة، فتحصيل نزر يسير من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها، ويرون أنه وإن بيعت واستبدلت، فإنها لا تدخل بذلك تحت بيع الوقف؛ لأنها صارت في حكم المعدومة.

وبناءً على هذا يصرف ثمنها في مصالح المسجد. والقياس أن يشتري بثلث الحصر حصيراً، ولا يصرف إلى مصلحة أخرى^(٢).

قال النووي رحمته الله: «والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت، وجذوعه إذا انكسرت، ولم تصلح إلا للاحتراق، وأستار الكعبة إذا لم يبق فيها منفعة، ولا جمال؛ لثلا تضيع، وتضيق المكان بلا فائدة»^(٣).

قال البغوي رحمته الله: «ويجوز نقل آله إلى مسجد آخر»^(٤).

والوجه الآخر: أنه لا يباع - أي المتعلق بالمسجد - بل يترك على حاله أبداً؛ لأنه وقف، فلا يمكن بيعه، ولا يمكن استيفاء عينه، فيترك أبداً، إدامة للوقف على عينه، ولأنه يمكن الانتفاع به^(٥).

(١) انظر: الإشراف للقاضي عبدالوهاب (٦٧٣/٢)، وعقد الجواهر الثمينة (٥٣/٣)، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٢٤٤، وأسهل المدارك (١٠٤/٣).

(٢) انظر: المهذب (١٤٥/٢)، والوسيط (٢٦٠/٤)، وفتح العزيز (٣٩٨/٦)، ونهاية المحتاج (٣٩٢/٥)، ومغني المحتاج (٣٩٢/٢).

(٣) انظر: المنهاج مع مغني المحتاج (٣٩٢/٢)، وروضة الطالبين (٣٥٧/٥).

(٤) انظر: التهذيب (٥٢٤/٤).

(٥) انظر: المهذب (١٤٥/٢)، والوسيط (٢٦٠/٤)، وفتح العزيز (٢٩٨/٦)، ونهاية المحتاج (٣٩٢/٥)، ومغني المحتاج (٣٩٢/٢).

أما الحنابلة فقد صرحوا بأنه يجوز بيع جميع ما يتعلق بالمسجد، من حصر، وأخشاب، وغيرها، واستبدالها بغيرها، أو نقلها إلى مسجد آخر، أو صرفها إلى الفقراء والمساكين^(١).

قال الإمام أحمد رحمته الله في رواية أبي داود: «إذا كان في المسجد خشبتان، لهما قيمة، جاز بيعهما، وصرف ثمنهما عليه»^(٢).

قال ابن قدامة رحمته الله: «وما فَضِّلَ من حصر المسجد وزينته ولم يحتج إليه، جاز أن يجعل في مسجد آخر، أو يتصدق من ذلك على فقراء جيرانه وغيرهم، وكذلك إن فضل من قصبه، أو شيء من نقضه، فإنه يعان في مسجد آخر.

وقد سئل الإمام أحمد عن حصر المسجد إذا فضل منه الشيء، أو الخشبة، فقال: يتصدق به، واحتج بما أثر عن عمر وعائشة رضي الله عنهما في بيع كسوة الكعبة البالية، والتصدق بها، ولأنه مال الله لم يبق له مصرف، فصرف إلى المساكين»^(٣).

واختار ابن تيمية رحمته الله جواز صرفه إلى مثله، وفي سائر المصالح، وبناء مساكن لمستحق ريعه، القائم بمصلحته، قال: «وإن علم أن ريعه يفضل عنه، وجب صرفه؛ لأن بقاءه فساد»^(٤).

وخلاصة القول فيما يتعلق بالمسجد من حصر وآلات وغيرها، أن الأكثر من الفقهاء على جواز بيعها، وإبدالها، ونقلها إلى مسجد آخر، أو صرفها على الفقراء والمساكين، أو في المصالح العامة، وكذلك الأموال الموقوفة عليه، إذا زادت، فإنها تصرف في مسجد آخر، أو على الفقراء،

(١) انظر: المبدع (٣٥٧/٨)، والإنصاف (١١٢/٨)، ومعونة أولي النهى (٨٧٣/٥ - ٨٧٤).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، والمغني (٣٢١/٨).

(٣) انظر: المغني (٢٢٤/٨، ٢٢٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢٩/٣١)، وانظر: معونة أولي النهى (٨٧٤/٥).



وقد ردّ الشوكاني ردّاً قوياً على من منع نقل أوقاف وآلات المسجد إلى مسجد آخر، وقال: إن العبرة بالمصلحة^(١).

فائدتان:

الأولى: يجب صرف الأموال في مصالح المسلمين إذا وقفت هذه الأموال لمجرد زخرفة المسجد، أو لمقام فلان، أو غير ذلك من الأمور البدعية، لأمرين:

الأول: النهي عن المنكر.

والثاني: توقي إضاعة المال المنهي عنها بالدليل الصحيح^(٢).

الثانية: لا يحل لأحد من القائمين على المسجد أن يستغل أوقاف المسجد لمصالحه الشخصية، كاستخدام فرش المسجد في الحفلات، أو وضع بضاعة له ونحوها، بالمسجد، وجعله مخزناً له، فإن فعل فهو آثم، وعليه أجره المثل، وإن تلف شيء بذلك لزمه رد مثله^(٣).



(١) انظر: السيل الجرار (٣/ ٣٣٥ - ٣٣٧).

(٢) انظر: الروضة الندية (٣/ ٥١٨).

(٣) انظر: إعلام الساجد للزركشي ص ٤٠٠.

المبحث الرابع

نقل واستبدال غير المسجد من الأوقاف، كالعقار ونحوه

الوقف من العقود اللازمة التي إذا صَحَّت انقطع تصرف الواقف فيها ببيع أو غيره إلى جانب أنه من العقود المؤبدة، فهل نقله وإبداله عند تعطل منافعه يعتبر خروجاً على لزوم الوقف، وهدماً لاشتراط التأييد فيه؟

اختلف الفقهاء في ذلك، وتنوعت عباراتهم بحسب مذاهبهم، وحتى تتضح الصورة أكثر، نعرض على وجه الاختصار ما قاله فقهاء كل مذهب من المذاهب الأربعة على حدة، وإن كان المذهبان الحنفي والحنبلي متقاربين، ومن أوسع المذاهب في هذه المسألة، أما المذهبان المالكي والشافعي فقد ضيقا الأمر، ولم يجيزاه إلا لضرورة، وإن كانت لهم تفصيلات واستثناءات سيأتي ذكرها.

أولاً: المذهب الحنفي:

توسّع فقهاء الحنفية في مسألة نقل الوقف وإبداله في غير المسجد أكثر



من غيرهم، فأجازوه في معظم أحواله، ما دام أن المصلحة متحققة فيه، ولم يفرقوا بين العقار والمنقول، إلا أنهم تساهلوا في المنقول أكثر من غيره. وللنقل والاستبدال عندهم ثلاث حالات، ذكرها ابن عابدين في حاشيته فقال: «اعلم أن الاستبدال على ثلاثة وجوه:

الأول: أن يشترطه الواقف لنفسه، أو لغيره، أو لنفسه ولغيره، فالاستبدال فيه جائز على الصحيح، وقيل: اتفاقاً.

الثاني: أن لا يشترطه، سواء شرط عدم الاستبدال، أو سكت، لكن صار بحيث لا ينتفع به بالكلية، بأن لا يحصل منه شيء أصلاً، أو لا يفي بمؤنته، فهو أيضاً جائز على الأصح، إذا كان بإذن القاضي، ورأى المصلحة فيه.

الثالث: أن لا يشترطه أيضاً، ولكن فيه نفع في الجملة، وبدله خير منه ريعاً ونفعاً، وهذا لا يجوز استبداله على الأصح المختار^(١).

وتفصيل هذه الحالات، وضرب الأمثلة عليها على النحو الآتي:

الحالة الأولى: أن يشترطه الواقف لنفسه، أو لغيره: كأن يقول عند إنشاء الوقف: أرضي هذه الموقوفة على أن لي أن أستبدل غيرها بها، أو على أن لي بيعها، وجعل غيرها وقفاً في موضعها، ففي هذه الحالة يكون الوقف صحيحاً، والشرط صحيحاً على الصحيح في المذهب، وهو المفتى به.

وقال محمد بن الحسن: الوقف صحيح، والشرط باطل^(٢).

(١) حاشية رد المحتار (٤/٥٨٢).

(٢) انظر: تحرير المقال في مسألة الاستبدال لابن نجيم ص ٨٠، والفتاوى الهندية (٢/٣٩٩، ٤٠٠)، والبحر الرائق (٥/٢٣٩)، وبدائع الصنائع للكاساني (٦/٢١٩).



قال ابن الهمام: «ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى تكون وقفاً مكانه إذا شاء ذلك، فهو جائز عند أبي يوسف؛ لأن الوقف يقبل الانتقال من أرض إلى أرض، ولأن فيه تحويل الوقف إلى ما يكون خيراً منه أو مثله، فكان تقريراً للوقف لا إبطالاً له. وكذا لو قال: علي أن أبيعها وأشتري بثمانها أخرى مكانها. وقال محمد: يصح الوقف، ويبطل الشرط»^(١).

وقد حكى بعضهم الإجماع على صحة الوقف والشرط، ففي فتاوى قاضي خان: وأجمعوا على أن الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف^(٢).

وقال ابن نجيم: «وأجمعوا على أنه إذا اشترط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف أن الشرط والوقف صحيحان، ويملك الاستبدال»^(٣).

وعلموا ذلك بأن الشرط لا ينافي لزوم الوقف وتأييده؛ لأن اللزوم والتأييد لا يقومان بعين معينة، بحيث يزول الوقف بزوال صفتها، بل يقومان بعين مغلّة، فالغلات المثمرة هي أساس بنيان الوقف، فما دامت غلات الوقف تصرف على التأييد، وما دام الوقف مستمراً في صرف غلاته على مصارفها، فهو لازم أبدي؛ إذ العبرة في الوقف الاستمرار في الصرف على أوجه البر التي عينها الواقف، فما دام ذلك مستمراً فالوقف مستمر، وشرط الاستبدال لا ينافي هذا، بل إنه في أكثر أحواله يكون لزيادة الغلات، أو منع تضاولها، وذلك إذا كان من ناظر حكيم على علم بتصرف الشؤون المالية والاقتصادية^(٤).

(١) انظر: فتح القدير (٢٢٨/٦).

(٢) انظر: فتاوى قاضي خان بهامش الفتاوى الهندية (٣٩٩/٢).

(٣) انظر: البحر الرائق (٢٣٩/٥)، وتحرير المقال في مسألة الاستبدال ص ٨٠.

(٤) انظر: أنفع الوسائل للطرسوسي ص ١٠٩، ومحاضرات في الوقف ص ١٦٩.



الحالة الثانية: أن يسكت الواقف عن اشتراط الاستبدال له، أو لغيره، لكن الوقف أصبح معدوماً، معطل المنافع بالكلية، فالعامر أصبح خراباً، وليس له ما يعمر به، والأرض الزراعية أصبحت سبخة، لا تخرج منها غلة تزيد على مؤنتها، فالاستبدال في هذه الحالة جائز عند الأكثر، بالشرط الذي ذكره ابن عابدين، وهو: إذن القاضي، ورأيه للمصلحة فيه، وأجازه بعضهم بدون شرط، ومنعه البعض مطلقاً^(١).

قال في «الفتاوى الهندية»: «والمعتمد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية، أو لا يكون هناك ريع للوقف يعمر به، وأن لا يكون البيع بغبن فاحش»^(٢).

وقال ابن الهمام: «والحاصل أن الاستبدال إن كان لخروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم به، فينبغي أن لا يختلف فيه»^(٣).

وقال محمد بن الحسن: «وإذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين، فللقاضي أن يبيعه، ويشترى بثلثه غيره، وليس ذلك إلا للقاضي»^(٤).

الحالة الثالثة: أن يكون للوقف ريع، ولم يخرج عن الانتفاع بالكلية، ولكن يمكن أن ينقل، ويستبدل بما هو أدنى نفعاً، وأكثر غلة، ولا يوجد شرط للواقف يسوغ الاستبدال، فأكثر الحنفية على عدم جوازه في هذه الحالة^(٥).

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢٢٠/٦)، وأنفع الوسائل ص ١١١، ١١٢، ورسالة استبدال الوقف للمارديني ص ٢، ٣، ٤.

(٢) انظر: الفتاوى الهندية (٤٠٠/٢).

(٣) انظر: فتح القدير (٢٢٨/٦).

(٤) انظر: رسالة في استبدال الوقف (٢/ل)، وأنفع الوسائل ص ١١٣، وفتح القدير (٢٢٨/٦).

(٥) انظر: البحر الرائق (٢٤٠/٥)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤)، وفتح القدير (٢٢٩/٦).

قال ابن الهمام: «ينبغي ألا يجوز - أي الاستبدال في هذه الحالة - لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة أخرى، ولأنه لا موجب للتجوز؛ لأن الموجب في الأول الشرط، وفي الثاني الضرورة، ولا ضرورة في هذا؛ إذ لا تجب الزيادة فيه، بل تبقيته كما كان أولى»^(١).

وقال ابن نجيم: «سئل شمس الأئمة الحلواني، قيل: إن لم تتعطل، ولكن يؤخذ بثمانها ما هو خير منها، هل له أن يبيعها؟ قال: لا»^(٢).

وذهب أبو يوسف، ومحمد بن الحسن إلى جوازه في هذه الحالة؛ لأنه أنفع للواقف، وليس فيه منافاة لمقصده^(٣).

قال ابن نجيم: «إن كان للوقف ريع، ولكن يرغب شخص في استبداله إن أعطى مكانه بدلاً أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف، جاز عند القاضي أبي يوسف، والعمل عليه»^(٤).

وقال محمد بن الحسن: «إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال، والقيّم يجد بثمانها أرضاً أخرى أكثر ريعاً، له أن يبيع هذه الأرض، ويشتري بثمانها ما هو أكثر ريعاً»^(٥).

وعلى القول بالجواز فالاستبدال في هذه الحالة كالحالة التي قبلها، لا يصح إلا بإذن القاضي؛ لأنه هو الذي يقدر الحاجة، ويدرك المصلحة، ويعرف مقاصد الأمور.

(١) انظر: فتح القدير (٢٢٩/٦).

(٢) انظر: تحرير المقال في مسألة الاستبدال ص ٨٣.

(٣) انظر: فتح القدير (٢٢٩/٦)، وأنفع الوسائل ص ١١٣.

(٤) انظر: البحر الرائق (٢٤١/٥)، وتحرير المقال في مسألة الاستبدال ص ٨٩.

(٥) انظر: أنفع الوسائل ص ١١٢، ١١٣، ورسالة في استبدال الوقف (٣/ل)، وفتاوى قاضي خان (٤٠٠/٢)، وتحرير المقال في مسألة الاستبدال ص ٨١.



وقال ابن نجيم في «الأشباه والنظائر»: «استبدال الوقف العامر لا يجوز إلا في حالات:

الأولى: لو شرطه الواقف.

الثانية: إذا غصبه وأجرى الماء عليه، حتى صار بحراً لا يصلح للزراعة، فيضمنه القيم القيمة، ويشتري بها أرضاً بدلاً.

الثالثة: أن يجحده الغاصب، ولا بيّنه، وأراد أن يدفع القيمة، فللقيم أخذها ليشتري بها بدلاً.

الرابعة: أن يرغب إنسان فيه ببدل أكثر غلة، وأحسن وصفاً، فيجوز على قول أبي يوسف^(١).

قال ابن عابدين: وعليه الفتوى^(٢).

هذه هي أحوال الاستبدال عند الحنفية، وقد وضعوا شروطاً لجواز الاستبدال، منها:

١ - أن يكون البيع والاستبدال بغبن فاحش؛ لأنه ظلم، وتبرع بجزء من الوقف، وهو لا يجوز.

قال ابن الهمام: ولو باع الوقف بغبن فاحش لا يجوز البيع.

٢ - أن لا يبيعه القيم لمن لا تقبل شهادته له، ولا لمن له عليه دين؛ لأنه مدعاة إلى الاتهام والمحاباة؛ إذ فيه احتمال أن يقع غبن على الوقف، أن يكون التصرف ليس من مصلحته في شيء، والوقف يحتاط له ما أمكن الاحتياط.

٣ - أن يخرج الموقوف عن الانتفاع بالكلية، أي يصبح عديم المنفعة.

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٤، وتحرير المقال ص ٩١، وحاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤).

٤ - أن يتحقق في العين المستبدلة بأن تكون أكثر خيراً، وأدرّ نفعاً؛ لأن الاستبدال في هذه الحال لكثرة النفع في البديل، فيجب أن تكون الغبطة في جانب الوقف متحققة^(١).

وقد أضاف بعضهم شروطاً بالإضافة إلى هذه الشروط، دعاهم إليها ما ظهر على مرّ العصور من عبث العابثين، وفساد بعض النظار والقضاة، فقد عمد بعض هؤلاء إلى شراء العين الموقوفة المثمرة بعد أن اصطنعوا شهود زور، شهدوا أن في الاستبدال مصلحة، وأن تلك العين لا ثمرة فيها ولا نفع.

منها: أن يفحص القاضي بنفسه الوقف والبديل.

ومنها: أن يكلف اثنين من الخبراء العادلين الأمانة بالفحص.

ومنها: إجراءات محكمة في الاستجواب، وأداء الشهادة، وكتابة وثيقة الاستبدال، وأن يستبدل بالعقار، لا بالدرهم والدنانير^(٢).

وما دفعهم إلى كل ذلك التشديد إلا الاستيثاق من أن الغبطة في جانب الوقف، وأن الاستبدال قد تمّ لمصلحته^(٣).

قال الكبيسي في «أحكام الوقف»: «واني أرى أن جملة هذه الشروط يجوز تغييرها وتبديلها، تبعاً لتغير أحوال الناس وظروفهم، بما يحفظ للوقف بقاءه، ويتحقق للمستحقين مصالحهم المشروعة»^(٤).

(١) انظر: الفتاوى الهندية (٤٠١/٢)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٦/٤)، وفتح القدير (٢٢٩/٦)، والبحر الرائق (٢٤٠/٥).

(٢) انظر: أنفع الوسائل ص ١١٤ - ١١٥، وحاشية ابن عابدين (٣٨٦/٤).

(٣) انظر: الوقف بين الاستبدال والتأييد للكبيسي ص ١٣٢.

(٤) انظر: أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية (٣٠/٢).



ثانياً: المذهب المالكي:

يفرق المالكية في استبدال الوقف ونقله بين العقار والمنقول، فمنعوه في العقار إلا لضرورة، وأجازوه في المنقول.

أولاً: العقار كالدور، والحوانيت، وهو إما أن يكون قائم المنفعة، وإما أن يكون منقطع المنفعة. فإن كان قائم المنفعة فالإجماع قائم على عدم جواز بيعه أو استبداله، إلا عند الضرورات العامة، كتوسيع المسجد، أو الطريق العام، أو المقبرة؛ لأن هذه المصالح عامة للأمة، وإذا لم تبع الأحباس لأجلها تعطلت، وأصاب الناس ضيق، ومن الواجب التيسير على الناس. في عبادتهم، وسيرهم، ودفن موتاهم^(١).

قال الخرشي: «إذا ضاق المسجد بأهله، واحتاج إلى توسعة، وبجانبه عقار حبس، أو ملك، فإنه يجوز بيع الحبس لأجل توسعة المسجد، وإن أبى صاحب الحبس، أو صاحب الملك، فإنهم يجبرون على ذلك، ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم»^(٢).

أما إذا كان العقار منقطع المنفعة، وأصبح خرباً، لا ينتفع منه بشيء، فالأكثر قالوا: إنه لا يجوز استبداله ولا نقله، بل يترك على حاله، وأجاز بعضهم نقله واستبداله إذا لم يكن ذا منفعة، ولا ينتظر أن يأتي بخير قط، وممن أجازوه ربيعة^(٣).

قال الإمام مالك رحمته الله: «لا يجوز بيع العقار الحبس، ولو خرب، وبقاء أحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك»^(٤).

(١) انظر: الإشراف (٦٧٣/٢)، والكافي (١٠٢٠/٢)، وأسهل المدارك (١٠٤/٣).

(٢) شرح الخرشي (٩٥/٧).

(٣) انظر: الكافي (١٠٢٠/٢)، وعقد الجواهر (٥٢/٣)، والتفريع (٣١٠/٢)، وحاشية

الدسوقي (٩١/٤).

(٤) المدونة (٩١/٤).



ولأنه يفتح باباً ومفسدة عظيمة على المسلمين، وأحباسهم، وأكل ثمنها بالباطل^(١).

وعن الإمام مالك رواية: إن رأى الإمام بيع ذلك لمصلحة، جاز، ويجعله في مثله^(٢).

واستثنوا من ذلك حالات الضرورة، كتوسعة المسجد، والطريق، وقد سبق.

وقال اللخمي: «إذا انقطعت منفعة الحبس، وعاد بقاؤه ضرراً، باعه، وإن رجا عود منفعته امتنع، فإن لم يكن ضرراً، ولا رجاء، أجاز ابن القاسم بيعه، لعدم المنفعة، ومنع غيره، لعدم الضرر»^(٣).

ثانياً: المنقول: كالعروض، والحيوان، فإنهم أجازوا استبداله، ونقله عند تعطل منافعه؛ لأن منع الاستبدال فيه قد يؤدي إلى إتلافه^(٤).

قال الإمام مالك: ما ضعف من الدواب المحبسة في سبيل الله، بحيث لا يكون فيه قوة، فإنه يباع ويشتري بثمانها غيرها من الخيل^(٥).

وقال الخرشي: «الموقوف إذا لم يكن عقاراً، إذا صار لا ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه، كالثوب يخلق، والفرس يمرض، وما أشبه ذلك، فإنه يباع، ويشتري بثمانه مثله، مما ينتفع به»^(٦).

(١) انظر: المعيار المعرب للونشريسي (٢٥٩/٧).

(٢) انظر: المعونة للقاضي عبدالوهاب (١٥٩٤/٣)، وحاشية العدوي مع الخرشي (٩٥/٧).

(٣) انظر: الذخيرة للقرافي (٣٤٦/٦)، والمعيار المعرب (٢٢٠/٧).

(٤) انظر: المعونة (١٥٩٤/٣)، والكافي (١٠٢٠/٢)، وعقد الجواهر (٥٣/٣)، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٢٤٤.

(٥) انظر: المدونة (٣٤٢/٤).

(٦) شرح الخرشي (٩٥، ٩٤/٧).



وعَلَّل المالكية جواز استبداله في هذه الحالة: بأنه إذا لم يبق فيه منفعة في الحال، ولا في المرتقب في الوجه الذي حبس عليه، لم يكن في تبقّيته فائدة إلا تعريضه للتلف، وذلك غير جائز؛ لأن إضاعة المال منهي عنها^(١).

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن فقهاء المالكية أجازوا الاستبدال في العقار، إذا كانت هناك ضرورة وحاجة، كتوسعة المسجد، والطريق العام، أما إذا انتفت الضرورة والحاجة، فلا يجوز بيعه، ولا استبداله بغيره، حتى ولو تعطلت منافعه بالكلية، وأصبح غير مستفاد منه بشيء.

ثالثاً: المذهب الشافعي:

تشدد فقهاء الشافعية أكثر من غيرهم في مسألة نقل الوقف وإبداله، وكأنهم رأوا أن في الاستبدال طريقاً إلى ضياع الوقف، أو التفريط فيه. ولهم في هذه المسألة وجهان:

أحدهما: لا يجوز بيع الوقف، ولا استبداله، بل يبقى محبوساً على الانتفاع، حتى لو أدّى الانتفاع به إلى استهلاكه، وهذا هو الأصح من المذهب والراجح فيه.

والآخر: جواز البيع والاستبدال، لتعذر الانتفاع به، كما شرطه الواقف^(٢).

وفي هذا يقول الشيرازي: «وإن وقف نخلة فجفت، أو بهيمة فزمنت، أو جذوعاً على مسجد فكسرت، ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز بيعه؛ لأنه ما زال الملك فيه لحق الله تعالى لا يعود إلى الملك بالاختلال.

(١) انظر: المعونة (٣/١٥٩٤).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/٢٩٨)، وحلية العلماء (٦/٣٧)، وتيسير الوقف للمناوي (١٥٧/١)، ونهاية المحتاج للمبلي (٥/٣٩١)، ومغني المحتاج (٢/٣٩١).



والثاني: يجوز بيعه؛ لأنه لا يرجى منفعته، فكان بيعه أولى من تركه، بخلاف المسجد»^(١).

وقال النووي: «لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته، فلا تجعل الدار بستاناً، ولا حماماً، لا بالعكس»^(٢).

وقال أيضاً: «ولو جفت الشجرة، لم ينقطع الوقف على المذهب، بل ينتفع بها جذعاً، وقيل: تباع»^(٣).

وقال الماوردي: «لا يباع موقوف، ولو خرب»^(٤).

ومما سبق من النصوص يظهر لنا أن الصحيح من المذهب عند الشافعية عدم نقل واستبدال الوقف مطلقاً، سواء تعطلت منافعه، أو لم تعطل.

ولهم وجه في المسألة بجواز النقل والاستبدال عند الحاجة، وتعذر الانتفاع.

ويظهر أيضاً أنهم لم يضيّقوا في المنقول كما ضيقوا في العقار، وإن كانت كتبهم لم تتعرض له صريحاً، وكأنهم ذهبوا إلى أنه لا يمكن أن تسلب منفعته بحال.

وبين الماوردي سبب التفريق بين المنقول والعقار، فقال: «وهكذا الوقف، إذا خرب لم يجز بيعه، ولا بيع شيء منه، وكما أن بيع جميعه لا يجوز؛ لثبوت وقفه، كذلك بيع بعضه، فأما دابة الوقف، فيجوز بيعها والاستبدال بثمنها، والفرق بينها وبين ما خرب من الوقف: أن ما خرب قد

(١) المذهب (٤٤٥/٢).

(٢) الروضة (٣٦١/٥).

(٣) المنهاج مع مغني المحتاج (٣٩١/٢).

(٤) الحاوي (٢٢٧/٨).



يرجى عمارته، ويؤمل صلاحيته، فلم يجز بيعه، والدابة إذا عطبت لم يرج صلاحها، ولم يؤمل رجوعها.

والفرق الثاني: أن للدابة مؤونة إن التزمت أجمعت، وإن تركت هلك، وليس كذلك الوقف^(١).

وما ذهب إليه الشافعية من التشدد لا يقبل منهم؛ لأنه قد يجزئ إلى مفسدة عظيمة، بأن تبقى دور الوقف خاوية خربة، لا ينتفع منها بشيء، أو تبقى أراضيها مهجورة ميتة لا زرع فيها ولا نبت، مما يترتب عليه ضرر بالمستحقين، وجهات البر والخير، وضرر على الأمة والمجتمع.

وفي هذا يقول الشيخ أبو زهرة: «هذا تشدد في منع الاستبدال، كالمذهب المالكي، أو أشد، وإنا لنعتقد أن ذلك إفراط في التشديد، يجزئ إلى بقاء دور الأوقاف خاوية على عروشها، لا ينتفع بها أحد، وبقاء الأرضين غامرة ميتة لا تمد أحداً بغذاء، ولا ينتفع منها بشيء، وهذا يؤدي إلى فساد كبير في وسائل الاستغلال فوق ما فيه من الإضرار بالمستحقين، والفقراء، وجهات البر، وانقطاعها بمقتضى الزمان»^(٢).

رابعاً: المذهب الحنبلي:

توسّع فقهاء الحنابلة أكثر من غيرهم في مسألة استبدال الوقف ونقله، وتحلّلوا من قيود التشدد والتضييق التي وضعها المالكية والشافعية، وإن لم تكن الخطوة واسعة كالمذهب الحنفي.

فقالوا: الوقف المراد استبداله ونقله، إما أن تتعطل منافعه بالكلية، أو لا تتعطل، بل تبقى فيه منفعة. فإن تعطلت منافعه بالكلية، جاز بيعه،

(١) انظر: الحاوي (٢٢٨/٨).

(٢) انظر: محاضرات في الوقف ص ١٦٥.

واستبداله، ونقله، والتصرف فيه بما فيه مصلحة للوقف، وهذا هو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وفي رواية: أنه لا يجوز التصرف فيه، لا ببيع، ولا استبدال. واختارها بعض الأصحاب^(١).

قال ابن قدامة: «الوقف إذا خرب وتعطلت منافعه، كدار انهدمت، أو أرض خربت وعادت مواتاً، ولم تمكن عمارتها، ولم يمكن الانتفاع منه بشيء، يبع جميعه»^(٢).

وقال الزركشي: «إذا تعطل الوقف، وصار بحيث لا يرد شيئاً، أو يرد شيئاً لا عبرة به، ولم يوجد ما يعمر به، فإن الناظر فيه يبيعه، ويشتري بثمنه ما فيه منفعة يرد على أهل الوقف؛ نص عليه، وعليه الأصحاب»^(٣).

أما إذا لم تتعطل منافعه بالكلية فالصحيح من المذهب أنه لا يجوز نقله، ولا استبداله بأية حال من الأحوال^(٤).

قال الإمام أحمد: «الوقف لا يغير عن حاله، ولا يباع، إلا أن لا ينتفع منه بشيء»^(٥).

وقال ابن قدامة: «وإن لم تتعطل منفعة الوقف بالكلية، لكن قلت، وكان غيره أنفع منه وأكثر رداً على أهل الوقف لم يجز بيعه؛ لأن الأصل

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (١٠٢/٧)، والمبدع لابن مفلح (٣٥٣/٥)، ومعونة أولي النهى لابن النجار (٨٦١/٥)، وكشاف القناع للبهوتي (٢٩٢/٤).

(٢) انظر: المغني (٢٢٠/٨، ٢٢١).

(٣) شرح الزركشي (٢٨٨/٤).

(٤) انظر: الإنصاف (١٠١/٧)، والمبدع (٣٥٣/٥).

(٥) انظر: كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد برواية الخلال (٦١٦/٢)، والمبدع (٣٥٣/٥)، والإنصاف (١٠١/٧).



تحريم البيع، وإنما أبيح للضرورة، صيانة لمقصود الوقف عن الضياع، مع إمكان تحصيله، ومع الانتفاع، وإن قل ما يضيع المقصود اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً، فيكون وجود ذلك كالعدم^(١).

وقيل: يجوز إبداله ونقله بخير منه، للمصلحة والحاجة، وإن أمكن الانتفاع بالأول، سواء تعطلت المنافع، أو لم تعطل، أو ما إليه الإمام أحمد^(٢)، وجعله ابن رجب رواية أخرى، حيث قال: وفي إبدال الوقف في عمارته بخير منه روايتان^(٣). وذكره وجهاً في المناقلة^(٤)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «ومع الحاجة يجب إبدال الوقف بمثله، وبلا حاجة يجوز بخير منه؛ لظهور المصلحة، وهو قياس الهدي»^(٥).

وقد دافع عنه رحمته الله دفاعاً قوياً، وقال: إنه هو الموافق لنصوص الإمام أحمد وأصوله، حيث قال: «إذا ثبت في نصوصه وأصوله جواز إبدال المسجد للمصلحة الراجحة، فغيره أولى». وقال أيضاً: «لكن الجواز أظهر في نصوصه، وأدلته، والقول الآخر ليس عنه به نص صريح». ثم قال: «يقال لهم - أي الحنابلة -: بيعه في عامة المواضع لم يكن إلا مع قلة نفعه، لا مع تعطل نفعه بالكلية، فإنه لو تعطل نفعه بالكلية، لم ينتفع به أحد، لا المشتري، ولا غيره». إلى أن قال: «فتبين أن المسوغ للبيع والتعريض نقص المنفعة، لكون العوض أصلح وأنفع، ليس المسوغ تعطيل النفع بالكلية. ولو قدر التعطيل لم يكن ذلك من الضرورات التي تبيح المحرمات».

(١) انظر: المغني (٢٢٣/٨).

(٢) انظر: الإنصاف (١٠١/٧)، والاختيارات الفقهية للبعلي ص ١٨٢.

(٣) انظر: قواعد ابن رجب ص ٣٤٠.

(٤) انظر: المناقلة بالأوقاف ص ١٢.

(٥) انظر: الاختيارات الفقهية ص ١٨٢، ومجموع الفتاوى (٢١٥/٣١).

وقال أيضاً: «وإذا كان يجوز في ظاهر مذهبه في المسجد الموقوف الذي يوقف للانتفاع بعينه، وعينه محترمة شرعاً، يجوز أن يبدل به غيره للمصلحة؛ لكون البديل أنفع وأصلح، وإن لم تعطل منفعته بالكلية، ويعود الأول طلقاً، مع أنه مع تعطل نفعه بالكلية، هل يجوز بيعه؟ عنه فيه روايتان. فلأن يجوز الإبدال بالأصلح والأنفع فيما يوقف للاستغلال أولى وأحرى، فإنه عنده يجوز بيع ما يوقف للاستغلال للحاجة قولاً واحداً، وفي بيع المسجد للحاجة روايتان، فإذا جوز على ظاهر مذهبه أن يجعل المسجد الأول طلقاً، ويوقف مسجد بدله للمصلحة، وإن لم تعطل منفعة الأول، فلأن يجوز أن يجعل الموقوف للاستغلال طلقاً، ويوقف بدله أصلح منه، وإن لم تعطل منفعة الأول أخرى، فإن بيع الوقف المستغل أولى من بيع المسجد، وإبداله أولى من إبدال المسجد؛ لأن المسجد تحترم عينه شرعاً، ويقصد الانتفاع بعينه، فلا يجوز إجارته، ولا المعارضة عن نفعه، بخلاف وقف الاستغلال، فإنه يجوز إجارته، والمعارضة عن نفعه، وليس المقصود أن يستوفي الموقوف عليه منفعته لنفسه، كما يقصد ذلك في المسجد، ولا له حرمة شرعية لحق الله تعالى، كما في المسجد».

وقد أجاب رحمته الله عما ذكره الخرقى وابن قدامة إجابة شافية وافية^(١).

هذا مذهب الحنابلة في الاستبدال والنقل، وقد تبين مما سبق عرضه أنه أوسع، وأوضح المذهبيين السابقين في غير المسجد، وخالف المذاهب الأخرى كلها في المسجد، فأجاز بنقله واستبداله، وذلك ما لم يقله غيره، وله في ذلك نظر واقعي سليم^(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣١/٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) انظر: محاضرات في الوقف ص ١٦٧.



خلاصة المذاهب في هذه المسألة

من خلال ما سبق عرضه من أقوال فقهاء المذاهب الأربعة في مسألة استبدال الوقف ونقله في غير المسجد، كالعقار ونحوه، يتبين لنا أنهم اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز استبدال الوقف ونقله، سواء تعطلت منافعه ومصالحه، أم لم تتعطل؛ وبه قال المالكية إلا عند الضرورة، كتوسعة المسجد، والطريق العام، وهو الصحيح من مذهب الشافعية، وقول لبعض الحنفية، كالسرخسي، وابن نجيم، حيث قال: والذي أعتقده في مسألة الإبدال: ما أفتى به السرخسي من أنه لا يجوز استبداله أصلاً، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها بعض أصحابه.

واستدلوا بالنصوص العامة الواردة في منع بيع الوقف، أو التصرف فيه بما ينافي لزومه وتأبيده، كحديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق في مسألة استبدال المسجد أن الرسول ﷺ قال: «لا يباع أصلها، ولا تبتاع، ولا توهب، ولا تورث»^(١) فالأصل هو تحريم البيع.

- ولأن ما لا يجوز بيعه مع بقاء منافعه، لا يجوز بيعه مع تعطلها.
- ولبقاء أحباس السلف دائرة، لم تنقل أو تغير.
- ولأن هذا الأمر يفتح باباً ومفسدة على المسلمين في ضياع أوقافهم، وأكل أموالهم.
- ولأن البيع والاستبدال ينافي مقتضى الوقف من اللزوم والتأيد، فإذا دخله النقل والاستبدال لا يسمى وقفاً.

القول الثاني: يجوز بيعه إذا تعطلت منافعه بالكلية، وهو الصحيح من مذهب الحنفية، والحنابلة، وقول للمالكية، ووجه عند الشافعية.

(١) سبق تخريج الحديث ص ٣١٥.

واستدلوا بأثر عمر رضي الله عنه السابق ذكره في مسألة استبدال المسجد، حيث أمر بنقل المسجد في الكوفة، وهو من أعظم الموقوفات، فغيره من باب أولى.

ولأن في بيع الوقف واستبداله بعين أخرى، استبقاء للوقف بمعناه حين تعذر بقاؤه بصورته الأصلية.

القول الثالث: يجوز نقل واستبدال الوقف، وإن لم تتعطل منافعه بالكلية للمصلحة والحاجة؛ وهو قول عند الحنفية، اختاره أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأفتى به بعض متأخري المالكية، وقول في المذهب الحنبلي، اختاره ابن تيمية، وابن القيم، واختاره الإمام الشوكاني.

واستدلوا بالآثار الواردة في تغيير بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر عمر بنقل مسجد الكوفة إلى مكان آخر، كل ذلك لأجل المصلحة الراجحة، لا لأجل تعطل منفعة تلك المساجد، فإنه لم يتعطل نفعها، بل ما زال باقياً.

وبالقياس على جواز إبدال الهدى والأضحية بخير منها، لأجل المصلحة والمنفعة.

ولعل القول الأخير هو أقواها دلالة، وأفضلها مناسبة، وأيسرها.





المبحث الخامس

في الفتاوى المتعلقة بالاستبدال والنقل
قديمًا وحديثًا، مع عرض بعض نماذج
الأوقاف المستبدلة في المدينة النبوية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفتاوى المتعلقة باستبدال الوقف ونقله
قديمًا وحديثًا.

المطلب الثاني: عرض بعض النماذج للأوقاف المستبدلة
في المدينة النبوية.



المطلب الأول:

الفتاوى المتعلقة باستبدال الوقف ونقله قديماً وحديثاً

من خلال تتبع بعض كتب الفتاوى، تم العثور على فتاوى مهمة في مسألة استبدال الوقف ونقله، أفتى بها علماء أجلاء لهم باع واسع في التحقيق والفتوى.

منها: فتوى الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في المسجد المتعطل المنافع، حيث قال: «وإن كان متعطلاً، فلا بأس أن يؤخذ خشبه، ويجعل في مسجد غيره».

وأجاب أيضاً: «وأما خشب المسجد المتعطل، فتؤخذ وتجعل في نظيره، وهو مسجد آخر، ولا تترك تتعطل بلا نفع، وأما أرض المسجد المتعطلة فلا بأس أن تزرع بأجرة، وتصير أجزتها في عمارة مسجد آخر»^(١).

ومنها: فتوى الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العنقري رحمته الله عندما سئل عن الوقف المتعطل.

فأجاب: «الظاهر أن كلام فقهاء نجد المتقدمين قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب المجدد لهذا الدين رحمته الله وبعده يسوغ بيع البيت

(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٧١/٧).



المذكور، ونقله على الوجه المذكور، وذكروا أن خلو البلد من أهل استحقاق الوقف، واتفاقهم على نقله في بلدهم مسوغ شرعي، وكذلك مسوغات أخرى غير ما ذكرناها لا تخفى على من له معرفة بالمدارك الشرعية، والأصول المرعية - والله أعلم -.

وأجاب أيضاً على من استشكل جواز بيع الوقف ونقله إذا خلا البلد من أهل الوقف وطلبه إرشاده في ذلك بزعمه أنه وقف على نص في ذلك، فقال: نعم، لا يجوز بيع الوقف؛ لأن موضوع الوقف تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة على بر أو قرابة، ولكن قد يعرض جواز بيعه أسباب، منها: خرابه وتعطل منافعه، أو ترجح مصلحة، أو غير ذلك من الأسباب المسوغة لجواز البيع والنقل، كما نقل ذلك عن السلف والخلف. قال في «جمع الجوامع» ليوسف بن عبد الهادي بعد كلام سبق: وقد ثبت عن الخلفاء الراشدين، كعمر وعثمان (رضي الله عنهما) أنهما قد غيرا صورة الوقف للمصلحة العامة. وقال في «الفروع»: «وجوزهما - يعني البيع والمناقلة - شيخنا للمصلحة، وإنه قياس الهدى»^(١).

ومنها: فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته الله عندما سئل عن استبدال بستان خرب لمصلحة الوقف.

فأجاب رحمته الله في فتوى رقم (٢٣٦٥): «والذي يظهر لنا بيع الوقف لاختلاله، وقلة مغله، ووجود الغبطة والمصلحة في بيعه، ليشترى به أصلح منه للوقف، كما اختار ذلك الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وابن القيم، وأفتى به علماء الدعوة، وعليه الدعوة».

وقال أيضاً في فتوى رقم (٢٣٦٦): «إذا ثبت تحقق غبطة الاستبدال للوقف، فلا بأس من استبداله».

(١) انظر: فتاوى عبد الله العتقري، مخطوط (ل/١، ٢).

وقال أيضاً في فتوى رقم (٢٤٢٨): «المحلة إذا خربت، ولم يبق فيها ساكن، يباع مسجدها، ويجعل في مسجد آخر، أو في معاونة مسجد آخر».

وقال أيضاً في فتوى رقم (٢٤٢٦): «نفيدك أن الذي ينبغي إجراؤه في مثل هذا، نقل هذا المسجد إلى مكان في البلد يحتاج إلى مسجد لازدحام أهله، أو بعدهم عن المسجد، وذلك بأن تباع أرض المسجد القديم، وأنقاض بنائه، ويشتري منها الأرض اللازمة لإقامة المسجد الجديد عليها، وتبقى الأرض التي هم أحد الورثة ببيعها، وقفاً عليه، كما هو شرط الواقف؛ وبالله التوفيق»^(١).

ومنها: فتوى الشيخ محمد بن ناصر بن معمر رحمته الله عندما سئل عن إبدال الوقف.

فأجاب: «إذا أبدل صاحب الوقف، فإن كان ذلك لمصلحة الوقف بحيث يكون بالياً، أو كثير الخراب، وأراد إبداله بعامر، فهذا يجوز على القول الراجح، وهو القول بجواز المناقلة بالوقف للمصلحة كما هو اختيار تقي الدين، وابن القيم رحمهما الله تعالى، بشرط أن يكون ذلك صادراً ممن له ولاية على الوقف من جهة الواقف، أو من جهة الحاكم، وأما على كلام الحنابلة، وكثير من الفقهاء، فلا يجوز إلا أن تتعطل منافعه، وحينئذ فمتى صدرت المناقلة على غير الوجه المأذون فيه، فالوقف بحاله لا تتغير وقفته، ولا يملك بالمبادلة»^(٢).

ومنها: فتوى الشيخ حمد بن عتيق رحمته الله في الوقف الذي تعطل، ولا وجد من يعمره، وخيف هلاكه، ووجد أرض طيبة هل ينقل فيها؟

(١) انظر هذه الفتاوى في: فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته الله.

(٢) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٦٩/٧).



فأجاب: «ينقل في الأرض الطيبة؛ لأنها أصلح للوقف من النخل المذكور»^(١).

ومنها: فتوى الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمته الله عندما سئل عن البيت المتعطل الذي لا يصلح للسكن، هل يجوز نقله، أو بيعه؟

فأجاب: «ليس لك التصرف في الوقف، ولا نقله إلى غير ما عينه الواقف، وإذا تعطلت مصالحه جاز نقله في مثله، أو فيما يقوم مقامه من أرض، أو دكان، أو نخل تصرف غلته مصرف البيت المذكور على أن يكون ذلك بواسطة المحكمة في بلد الواقف»^(٢).

ومنها: فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمته الله عندما سئل عن الوقف الذي تعطلت منافعه، هل يجوز بيعه في مثل هذه الحال؟

فأجاب رحمته الله: «نعم إذا تعطلت منافع الوقف ومصلحته، فإنه يجب بيعه، ليس يجوز فقط، بل يجب أن يباع ويصرف في أعمال البر، ولكن في مثل هذه الحال لا بد من مراجعة الحاكم الشرعي، حتى لا يحصل تلاعب في الأوقاف»^(٣).

ومنها: فتوى اللجنة الدائمة - أدامها الله - عندما سئلت عن المسجد الخرب، والمتعطل المنافع، هل يجوز نقله؟

فأجابت: «ذكر أهل العلم أن الوقف إذا تعطلت منافعه، فإنه ينقل إلى نظيره، مما فيه مصلحة للوقف، وغبطته لجهته، سواء كان ذلك عن طريق البيع أو غيره، حسبما يقتضيه النظر الشرعي».

(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٧٠/٧).

(٢) انظر: فتاوى وتبليغات ونصائح للشيخ عبدالعزيز بن باز ص ٤٥٣.

(٣) انظر: فتاوى نور على الدرب، للشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣٨٧، ٣٨٦/٢).

ثم ذكرت قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في هذه المسألة إلى أن قالت: «ومما تقدم يتضح أنه يجوز في الوقف المتعطل من مسجد أو غيره أن ينقل إلى جهة نظيره، ببيع، أو غيره، حسبما يقتضيه النظر الشرعي، وكذلك الأمر بالنسبة لفاضل غلال الأوقاف العامة»^(١).

وبالله التوفيق.



(١) انظر: مجلة البحوث الإسلامية - العدد الثالث، ص ٣٦٠، ٣٦١، في أوقاف المساجد، فتوى رقم (١٥٨) بتاريخ ١٣/١/١٣٩٦هـ.



المطلب الثاني:

عرض بعض النماذج للأوقاف المستبدلة في المدينة النبوية

لقد اختصّت المدينة من بين سائر مدن هذه البلاد الطيبة بكثرة الأوقاف الخيرية فيها؛ لما نالته من شرف عظيم بوجود المسجد النبوي، وقد كثرت الأوقاف الخيرية حول المسجد النبوي، وبعد التوسعة الموفقة والكبيرة التي حظي بها مسجد رسول الله ﷺ من قبل ولاية الأمر في هذه البلاد، تم نقل كثير من الأوقاف واستبدالها لتحقيق المصلحة العامة والانتفاع بها في مكان آخر، كمسجد فاطمة التركية الذي استبدل ونقل إلى مكان آخر، وكوقف أبو البركات، ووقف أحمد عزت باشا، وغيرها كثير. وهذه نماذج من التعويض وإقرار اللجنة بذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨٥



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد
الإدارة العامة لمجلس الأوقاف الأعلى

التمهيد :

التاريخ :

الموضوعات :

- ١٦ -

وبتحقيقه على الأرض الخمسة لذلك ، سيتم تمويله من تعويضات مسجد فاطمة هانم التركية ، ويطلق عليه مسجد الخندق .

وتقرر إقامة إيجاد النبيل الشرعي عن مسجد السيدة فاطمة هانم التركية الذي تمت إزالته لتدخله في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة الحرم النبوي الشريف . ولما كان سكان منطقة الخندق في أمس الحاجة إلى بناء جامع يدين فيه صلاة الجمعة والجماعة لافتقار المنطقة لذلك .

وبناء على الصلاحيات المخولة لمجلس الأوقاف الأعلى بنظام المجلس الصادر بالمرسوم الملكي في الرقم م/٢٥ المؤرخ في ١٨/٧/١٤٢٨هـ .

واستناداً إلى الفقرة السابقة ، من المادة الثالثة ، من نظام مجلس الأوقاف الأعلى التي أوتيت إليه النظر في استبدال الأوقاف الخيرية وأوقافها للصالحات العامة . وبعد المداولات ، وتبادل الرأي ، وبإسناد مبدئي ، هذا المؤرخ ، فحصل المجلس على القرار التالي :

المقرر في المؤرخ (١٩/٩/١٤١٧هـ)

توافقاً على إنشاء مسجد جامع في منطقة ميدان الطلاق بالمدينة المنورة ، والصرف عليه من تعويضات مسجد فاطمة هانم التركية المرصود له بمساحة الترخيص

الصفحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والخطبة والإرشاد
الإمانة العامة لمجلس الأوقاف الأعلى

المرقم :
التاريخ :
المشروعات :

- ١٧ -

العربي السعودي البالغة (٤٨٠ر٢٧٩ر٢١) ريال ، ليكون البديل الشرعي منه ، وتحمل
نفقات التصميم والإشراف لهذا المشروع ، وملحقاته ، على تمويزات هذا المسجد .

والله الموفق . . .

((أعضاء المجلس))

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السليمان

عبد الله بن سليمان الحبيب

عبد الله بن باقر الصالح

سعد بن عبد العزيز الراشد

فهد بن سعود المعمر

عبد العزيز بن صالح التويجري

عبد الرحمن بن سلطان المطرودي

صهيب بن حمود أحمد

(رئيس المجلس)

عبد الله بن عبد المحسن التركي

الصفحة الثانية

الخاتمة

- في ختام هذا البحث، أسجل فيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج علمية:
- ١ - أن الوقف معروف في الإسلام منذ القرون الأولى.
 - ٢ - أن العلماء قد اهتموا به اهتماماً كبيراً، بياناً، وتوضيحاً، وحكماً، وتأليفاً.
 - ٣ - أن اهتمام المملكة العربية السعودية بالوقف بدأ منذ قيام هذه الدولة، ولم يقتصر هذا الاهتمام على نوع من أنواعه، بل شمل جميع أنواع الأوقاف.
 - ٤ - أن كلاً من الاستبدال والإبدال يستلزم معنى الآخر، وأن النقل أخص من الاستبدال؛ إذ الاستبدال يتناول تغيير العين الموقوفة، وقد يشمل تغيير مكانها، بخلاف النقل.
 - ٥ - أن أنسب تعريف للوقف هو أنه: تحييس الأصل، وتسييل المنفعة.
 - ٦ - دلالة الكتاب والسنة والإجماع على مشروعية الوقف.
 - ٧ - اشتغال مشروعيته على حكم عظيمة، وأهداف جليلة، مما يجعله من أفضل القربات، التي يقصد بها التقرب إلى الله تعالى، والحصول على الأجر والثواب.
 - ٨ - أن الوقف عقد لازم، لا يجوز بيعه، ولا إرثه، ولا غير ذلك من تصرفات الملاك في أموالهم؛ لأنه محبوس لله تعالى.
 - ٩ - أنه لا يجوز استبدال أو نقل مسجد لم تتعطل منافعه، ولا توجد أية مصلحة شرعية تقضي باستبداله، أو نقله.



١٠ - أنه يجوز استبدال ونقل مسجد للمصلحة الراجحة، وإن لم تتعطل منافعه بالكلية.

١١ - وجوب مراعاة المصلحة في استبدال الوقف ونقله، فلا ينبغي التساهل في ذلك، أو فتح بابه لكل أحد، بل يجب أن يقوم على ضوابط شرعية، حفاظاً على الوقف، وتحقيقاً لمصلحة الواقف، والمستحق، والمجتمع.

١٢ - أنه يجوز بيع وإبدال ونقل ما يتعلق بالمسجد، من حصر، وآلات، ونحوها وفق المصلحة.

١٣ - أنه يجوز نقل وإبدال أوقاف أخرى غير المساجد، كالعقارات ونحوها، وإن لم تتعطل منافعها بالكلية؛ للمصلحة والحاجة.

١٤ - أن المحققين من أهل العلم قديماً وحديثاً أفتوا بجواز استبدال ونقل الأوقاف للمصلحة.

١٥ - تطبيق استبدال الوقف ونقله عملياً، وفق الضوابط الشرعية، والمصلحة الراجحة في كثير من الأوقاف المنتشرة في جميع أرجاء المملكة.

أسأل الله ﷻ أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله في ميزان عملي يوم الدين.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

- أحكام المساجد؛ للدكتور إبراهيم الخضر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، مركز الدراسات الإسلامية بالرياض.
- أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية؛ للدكتور محمد بن عبدالله الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٩٧هـ.
- الاختيارات الفقهية؛ دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- إرواء الغليل؛ للألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الإسعاف في أحكام الأوقاف؛ للطرابلسي.
- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك؛ للكشناوي، ط٢، دار الفكر - بيروت.
- الأشباه والنظائر؛ للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- الأشباه والنظائر؛ لابن نجيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الإشراف؛ للقاضي عبد الوهاب، ط١، مطبعة الإدارة.
- إعلام الساجد بأحكام المساجد؛ للزركشي، تحقيق: أبي الوفاء، مصطفى المراغي، وزارة الشؤون الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف؛ للمرداوي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ.
- أنفع الوسائل في تجريد المسائل؛ للطرسوسي، مطبعة الشرق - مصر، ١٣٤٤هـ.
- البحر الرائق؛ لابن نجيم، ط٢، دار المعرفة - بيروت.
- بدائع الصنائع؛ للكاساني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- البديع من شرح التفريع؛ للشارمساحي، مخطوط دار الكتب الوطنية - تونس، رقم (٦٢١٣).
- البناية على الهداية؛ للعيني، دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- تحرير ألفاظ التنبيه؛ للنووي، تحقيق: عبدالغني الدقر، دار القلم - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.



- تحفة الفقهاء؛ للسمرقندي، تحقيق: الأستاذ محمد المنتصر الكتاني، والدكتور هبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق.
- التعريفات؛ للجرجاني، دار الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- التهذيب؛ للبغوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- تهذيب اللغة؛ للأزهري، تحقيق: نخبة من العلماء، المؤسسة العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٦٤م.
- تيسير الوقوف على نواقض أحكام الوقوف؛ للمناوي.
- حاشية الدسوقي؛ دار الفكر - بيروت.
- حاشية ابن عابدين على الدر المختار؛ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٦هـ.
- حاشية القدوري مع الخرخشي؛ المطبعة الأميرية بمصر، ط ٢.
- حاشية قليوبي على شرح المنهاج؛ للمحلي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.
- الحاوي؛ للماوردي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء؛ لأبي بكر القفال، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- الدر السنية في الأجوبة النجدية؛ جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، ط ١، ١٤٢٠هـ، طبعة جديدة ومنقحة.
- الذخيرة؛ للقرافي، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- روضة الطالبين؛ للنووي، المكتب الإسلامي - دمشق ١٣٨٨هـ.
- الروضة الندية؛ لصديق حسن خان، دار التراث - القاهرة.
- سنن أبي داود؛ تعليق: عزت الدعاس، دار الحديث - دمشق، ط ١، ١٣٨٩هـ.
- السنن الكبرى؛ للبيهقي، دار الفكر - بيروت.
- سنن ابن ماجه؛ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- السيل الجرار؛ للشوكاني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- شرح الخرخشي على مختصر خليل؛ ط ٢، المطبعة الأميرية بمصر.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى؛ تحقيق: د. عبدالله الجبرين، شركة العبيكان - الرياض.

- شرح صحيح مسلم؛ للنووي، المطبعة المصرية - القاهرة.
- الصحاح؛ للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- صحيح البخاري؛ دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم؛ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة؛ لابن شاس، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- فتاوى قاضي خان؛ مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٣٩٣هـ.
- فتاوى نور على الدرب؛ للشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد: أم عبدالرحمن، دار القاسم للنشر، ط ١، ١٤١٩هـ.
- الفتاوى الهندية؛ لجماعة من علماء الهند، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٣٩٣هـ.
- فتاوى وتنبهات ونصائح؛ للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مكتبة السنة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- فتح العزيز في شرح الوجيز؛ للرافعي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، ط ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- فتح القدير؛ لابن الهمام، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر، ط ١، ١٣١٦هـ.
- القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي، شركة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط ٢، ١٣١٧هـ.
- القواعد لابن رجب؛ دار الجيل - بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- قوانين الأحكام الشرعية؛ لابن جزي، دار العلم - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الكافي؛ لابن قدامة، المكتب الإسلامي، ط ٥، ١٤٠٨هـ.
- الكافي في فقه أهل المدينة؛ لابن عبدالبر، مكتبة الرياض الحديثة، ط ٢.

